جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساته على ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016

إعداد
انتصار سلامة محمود ابوعواد

إشراف
د. حسن فلاح

قدمت هذه الإطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2018م

التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساته على ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016

إعداد

انتصار سلامة محمود ابوعواد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/12/30م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. حسن فلاح / مشرفاً رئيسياً	.....
2. د. عبدالملك الريماوي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. محمد شراقة / ممتحناً داخلياً	.....

الإهْدَاء

اهدي جهدي المتواضع لكل من دعمني في مسيرتي العلمية وأخص بالذكر أمي الغالية
وروح والدي أسأل الله تعالى أن يجمعنا وإياه في جنة الفردوس

الشّكر والتّقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير بازلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرّسالة الّتي تحمل العنوان:

التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساته على ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أي درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أي مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
ملخص	ي
الفصل التمهيدي	**1**
مقدمة الدراسة	2
هيكلية الدراسة	3
مشكة الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
الهدف من الدراسة	7
أسئلة الدراسة	8
فرضيات الدراسة	8
متغيرات الدراسة	8
منهجية الدراسة	8
مجتمع الدراسة	9
عينة الدراسة	9
حدود الدراسة	9
الدراسات السابقة	9
التعليق على الدراسات السابقة	13
الفصل الأول: ضريبة الدخل في فلسطين	**15**
المبحث الأول: ضريبة الدخل، والبنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل	16
الفرع الأول: الفرع الأول: ضريبة الدخل في فلسطين	16
الفرع الثاني: البنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل	23

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين،و التهرب من ضريبة الدخل في البنوك	31
الفرع الأول: التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين	31
الفرع الثاني: التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين	39
الفرع الثالث: الحلول من أجل زيادة ايرادات ميزانية الدولة من خلال إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك	42
الفصل الثاني: التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين	**43**
المبحث الأول: يوجد تلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين لتقليل حجم ضريبة الدخل، وما هي هذه الطرق التي يتم من خلالها التهرب من ضريبة الدخل	44
الفرع الأول: تحليل النسب المالية للبنوك العاملة في فلسطين منذ عام 2012-2016	44
الفرع الثاني: التحليل المالي لبيانات البنوك المالية من خلال الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل	46
الفرع الثالث: الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل	56
المبحث الثاني: حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين.	58
المبحث الثالث: كيفية زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين.	91
النتائج والتوصيات	**92**
قائمة المصادر والمراجع	**93**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع إيرادات الدولة من عام 2013-2016	5
جدول (2)	توزيع الإيرادات الضريبية في فلسطين	6
جدول (3)	تقسيمات ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016	6
جدول (4)	حجم عمليات البنوك لعام 2016 ومقارنتها مع ضريبة الدخل المدفوعة من قبل البنوك	7
جدول (5)	حجم عمليات البنك وحجم ضريبة الدخل المدفوعة، ومقارنتها مع حجم التسهيلات والودائع في البنوك العاملة في فلسطين	27
جدول (6)	نسبة ضريبة الدخل في فلسطين الى الإيرادات الكلية	38
جدول (7)	نسبة ضريبة الدخل في الأردن الى الإيرادات الكلية.	38
جدول (8)	النسب المالية للبنوك العاملة في فلسطين منذ عام 2012-2016.	45
جدول (9)	مقارنة حجم الضرائب المعلنة في قائمة الدخل الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين، مع حجم عمليات البنوك	46
جدول (10)	مقارنة حجم عمليات البنوك، النفقات، مع صافي الدخل بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في فلسطين	47
جدول (11)	مقارنة الفوائد المدينة في البنوك العاملة في فلسطين مع حجم الودائع بفائدة	48
جدول (12)	كيفية تحليل الفوائد المدينة للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2016	50
جدول (13)	مقارنة حجم التسهيلات المشكوك في تحصيلها مع الفوائد المعلقة في البنوك العاملة في فلسطين	51
جدول (14)	كيفية تحليل الفوائد المعلقة في البنوك العاملة في فلسطين لعام 2016	52
جدول (15)	مقارنة حجم الممتلكات والالات والمعدات مع الاستهلاك في البنوك العاملة في فلسطين	53
جدول (16)	مقارنة المصاريف التشغيلية مع جحم عمليات البنوك العاملة في فلسطين	54
جدول (17)	مقارنة مجموع المصاريف في البنوك العالمة في فلسطين، مع نفقات الموظفين وعددهم	55

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (18)	الطرق التي تقوم من خلالها البنوك بالتلاعب بالقوائم المالية	57
جدول (19)	التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك فلسطين 2016	58
جدول (20)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك العربي 2016	61
جدول (21)	التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك القدس 2016	63
جدول (22)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الوطني 2016	66
جدول (23)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاسلامي الفلسطيني 2016	69
جدول (24)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاسلامي العربي 2016	72
جدول (25)	التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك الاستثمار الفلسطيني 2016	74
جدول (26)	التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك الاسكان 2016	76
جدول (27)	على قائمة الدخل لدى بنك الاردن 2016	78
جدول (28)	التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك القاهرة عمان 2016	81
جدول (29)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاهلي الاردني 2016	84
جدول (30)	التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك التجاري الاردني 2016	86
جدول (31)	حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين لعام 2016حسب البنود التي يتم التلاعب بها ونسبة كل منها	88
جدول (32)	حجم التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنوك العاملة في فلسطين لعام 2016	89
جدول (33)	تسويات البنوك مع دائرة ضريبة الدخل	90
جدول (34)	قيمة ضريبة الدخل والزيادة في الإيرادات الضريبية في حال تطبيق نسب ضريبة الدخل في الأردن	91

التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساته
على ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016

إعداد
انتصار سلامة محمود ابوعواد
إشراف
د. حسن فلاح

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على الجوانب التي تقوم فيها البنوك العاملة في فلسطين بالتلاعب في القوائم المالية من أجل التهرب او محاولة التهرب من ضريبة الدخل وتقليل حجمها، ما يؤدي الى وجود فرق بين الربح المعلن والربح المعدل.

وقامت الدراسة بإختبار عدد من الفرضيات من أجل التوصل الى النتائج من خلال جمع البيانات الثانوية وتحليلها، وتكونت عينة الدراسة من 12 بنكا وبياناتها المالية لعام 2016.

وتبين عند اختبار فرضيات الدراسة وجود تهرب من ضريبة الدخل بسبب التلاعب في القوائم المالية، مما سبب هدر في ميزانية الدولة بمقدار 12 مليون دولار، وهذا الهدر قادم فقط من التلاعب بعدد من الأمور التي استطاعت الباحثة التوصل اليها وهي:الغرامات، والفوائد المدينة، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، والفوائد المعلقة، والاستهلاك، ومصاريف الضيافة، ومصاريف التدريب، ومصاريف الدعاية والإعلان، والازدواجية في تنزيل ضريبة القيمة المضافة على الأجور، ومصاريف أجهزة الحاسوب والأنظمة الالية، وحصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي، وفي حالة تم تطبيق التوصيات التي تنص على تطبيق نسبة ضريبة الدخل المقررة في الأردن على البنوك والتي تشكل 35% من الدخل الخاضع بدل من 15% سيؤدي الى زيادة حجم ضريبة الدخل المتحصلة منها بمقدار 187مليون دولار من عام 2012-2016.

وانتهت الدراسة بوضع العديد من التوصيات التي تهدف الى تطوير عمل دائرة ضريبة الدخل والعاملين فيها وتدريبيهم للتعرف على أشكال التهرب من ضريبة الدخل من أجل محاولة

ردعه قبل حدوثه، والعمل على تطبيق عقوبات على البنوك التي تقوم بالتلاعب في قوائمها المالية، حتى تكون رادع لها من أجل الإسراع في عمل التسويات الضريبية، والعمل على تعديل نسبة ضريبة الدخل على البنوك العاملة في فلسطين الى 35%و خاصة على البنوك الوافدة التي تقوم بدفع الفرق بين ضريبة الدخل في فلسطين وبين الضريبة في البلد الام الى خزينة الدولة في البلد الام، اليس من الاحق في هذه الضرائب ان تدخل على خزينة دولة فلسطين التي تحقق فيها هذا الربح.

اوصي بتعديل نسب ضريبة الدخل على الشركات المالية بصورة فعالة تحقق العدالة الضريبية، وتفرق في المعاملة الضريبية بين المؤسسات المالية الناشئة في فلسطين وبين تلك المؤسسات المالية الوافدة، بحيث لا يقل معدل الضريبة على تلك المؤسسات المالية عن معدلاتها في دولتها، من أجل تحفيز الإستثمار للشركات والمؤسسات والأشخاص التي يكون مركز ادارتها فيها، والحكمة من ذلك ان الاستثمار الناشئ في فلسطين يبقى فيها، بينما الاستثمار الوافد ستؤول نتائجه وأرباحه الى الدول التي جاء منها.

ورفع نسب الضريبة على الشركات والمؤسسات المالية حيث لا يمكن ان تتم معاملة الموظف او المستخدم بنفس النسب الضريبية التي تدفعها تلك الشركات، تطبيقا للعدالة التي تقضي بإختلاف معدلات الضريبة بإختلاف مصدر الدخل.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

مقدمة الدراسة

تسعى الحكومات بشكل عام للتغلب على مشكلة العجز المالي من خلال تحسين معدلات المساهمة لايراداتها المالية في الإيرادات العامة، وتمثل الضرائب في فلسطين أحد أهم المصادر المالية لميزانيتها، حيث شكل متوسط مساهمة الضرائب في الايرادات العامة ما بين عام 2013 حتى عام 2016، ما يعادل 68%، فهي أداة لتوجيه الإقتصاد وتحقيق الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية للدولة، فتعمل على زيادة الموارد المالية، وتقليل الفوارق في الدخول من خلال الإعفاءات الضريبية، بالإضافة لدورها المهم في مواجهة حالات التضخم والركود الاقتصادي، وجذب رؤوس الأموال والتشجيع على الاستثمار[1].

وتتعدد الضرائب في فلسطين منها غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، ومنها الضرائب المباشرة مثل ضريبة الاملاك وضريبة الدخل والتي تتميز بإمكانية الجانب الفلسطيني التعديل عليها بحرية دون التقييد بالجانب الاسرائيلي، وبرغم من ذلك فإن مساهمة ايرادات ضريبة الدخل في الايرادات العامة ضعيفة مقارنة بالمصادر والضرائب الاخرى، فهي تشكل نسبة 4.9% فقط، ويعود ذلك لقلة مستويات الدخول، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي وخاصة من كبار المكلفين مستغليين بذلك التنزيلات والإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في القانون، وأي ثغرة قانونية موجودة فيه مما يؤدي الى زيادة العبء الضريبي على الطبقات الدنيا في المجتمع، وأحد الأسباب التي تقلل إيرادات ضريبة الدخل هي انخفاض النسب الضريبية المفروضة على الشخص المعنوي مقارنة بحجم عملياته المالية وارباحة، فالقطاع المصرفي في فلسطين بعتبر من اهم الشخصيات المعنوية العاملة في فلسطين واكبرها حجماً، يخضع لضريبة دخل منخفضة جدا وتتساوى مع الشريحة الأخيرة للشخص الطبيعي.

---

[1] العمور، سالم: **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية غزة، 2006، ص25.

قامت الباحثة في هذه الدراسة بقياس حجم التهرب الضريبي لدى البنوك العاملة في فلسطين من خلال التطرق الى طرق التلاعب في القوائم المالية للبنوك والعمل على تحليل النسب المالية لها ومقارنتها مع حجم ضريبة الدخل المدفوعة، وحجم التهرب الضريبي في البنوك بتناول المصروفات الكلية، والفوائد المدينة، والفوائد المعلقة، والاستهلاك، والمصاريف التشغيلية، ونفقات الموظفين للحكم على وجود التهرب الضريبي وحجمه أو عدم وجوده، وفي النهاية تم البحث في كيفية زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين.

هيكلية الدراسة

من أجل الوصول للفهم الواضح والضمني للدراسة سيتم عرض موضوعات الدراسة ضمن فصلين أساسيين الفصل الأول وهو الإطار النظري للدراسة، والفصل الثاني الإطار العملي للدراسة وسيتم تقسيمها كالتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية للموضوع شاملاً للأدبيات والمراجع التي توضح الدراسة وسيتم تقسيمه الى مبحثان.

المبحث الأول: مدخل الى ضريبة الدخل، والبنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل

المبحث الثاني: مدخل عن التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين،و التهرب من ضريبة الدخل في البنوك.

الفصل الثاني: الإطار العملي للدارسة

يتناول هذا الفصل الجوانب العملية للموضوع شاملا التحليل للبيانات المالية للبنوك العاملة في فلسطين.

المبحث الأول: طرق التلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين.

المبحث الثاني: حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين.

المبحث الثالث: كيفية زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين.

النتائج والتوصيات.

الخاتمة.

مشكلة الدارسة

تشكل ايرادات ضريبة الدخل نسبة قليلة من الايرادات العامة للحكومة الفلسطينية نتيجة للارتفاع معدلات التهرب الضريبي، وضعف الادارة الضريبية في الجباية وكشف حالات التحايل الضريبي، بالاضافة لعدم الوضوح في بنود قانون ضريبة الدخل والتعديل المستمر عليه[1]

وتتحصل ضربية الدخل من المكلف الطبيعي والمعنوي ويعد القطاع المصرفي من اهمها في فلسطين وبرغم من حجم عملياته وارتفاع ارباحه الا أن مساهمته قليلة في ضريبة الدخل الفلسطينية عام 2016 ما يقارب 26%، هذا ما يدل على وجود تهرب ضريبي لدى البنوك العاملة في فلسطين، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة في " التعرف على حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساته على إيرادات ضريبة الدخل "

أهمية الدارسة

تنبع أهمية الدارسة من البحث ولأول مرة في موضوع التهرب الضريبي في البنوك العاملة في فلسطين، وتأثيراته على إيرادات ضريبة الدخل، وأخيرا ايجاد الحلول لزيادة ايرادات الدولة المتحصلة من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين، فضريبة الدخل تتصف بضعف مساهمتها في الايرادات العاملة للعديد من الاسباب ومن اهمها وجود تهرب ضريبي لدى قطاع البنوك من الالتزام في دفع الضرائب الدخل المستحقة عليهم مما يؤدي لقلة مساهمة

[1] العمور، سال: **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية غزة، 2006، ص34.

ايرادات ضريبة الدخل في الايرادات العامة، والجدول التالي يبن توزيع إيرادات الدولة من عام 2013-2016.

جدول (1): توزيع إيرادات الدولة من عام 2013-2016.

السنة	الإيرادات الكلية	اجمالي الضرائب	اجمالي ضريبة الدخل	ضريبة الدخل من الشركات	ضريبة الدخل من الأفراد	اجمالي ضريبة الأملاك	اجمالي ضريبة القيمة المضافة	المنح الخارجية	إيرادات اخرى
2016[1]	4,293.8	3,144	177	113.4	63.6	5.5	2,961.5	762.2	387.6
2015[2]	3,744	2,756.7	185.5	115.8	69.7	2.3	2,568.9	808.1	179.2
2014[3]	4,032.8	2,599	206.6	126.5	80.1	2.5	2,389.9	1,231.4	202.4
2013[4]	3,640.6	2,164.8	207.8	134.3	73.5	3.8	1,953.2	1,358.2	117.6

المبلغ بالمليون دولار امريكي

ومن خلال الجدول السابق نرى المساهمة القليلة لإيرادات ضريبة الدخل في الإيـــرادات الكلية لموازنة دولة فلسطين بمتوسط حسابي 4.9% فقط،فيجب العمل على تعديل القوانين بشكل فعال من أجل زيادة هذه النسبة، والتركيز على الفئات القادرة على دفع نسب ضريبية أعلى مثل البنوك التي لديها حجم عمليات مرتفع،و الإنخفاض في حجم مســـاهمة ضـــريبة الـــدخل فـــي الأيرادات العامة على مدى الأربع سنوت السابقة، وقد انخفضت مساهمة الشركات في ضـــريبة الدخل بنسبة15.56%، اما بالنسبة للأفراد فمعدل الإنخفاض اقل 13.46% وهذا دليل على انـــه حجم العبء الضريبي على الشركات انخفض بحجم اعلى منه على الأفراد، وهم الفئـــات التـــي يجب رفع العبء الضريبي عليهم حيث ان معدلات الدخل لديهم اعلى من معدلات الدخل لـــدى الأفراد. وعند مقارنة هذه الضرائب بالنسبة لمردودية كل منها، نرى أن ضريبة الدخل تشـــكل فقط ما يقارب 6% من إجمالي الضرائب لعام 2016، مقارنة مع ضريبة القيمة المضافة التـــي تشكل ما يقارب 93%من اجمالي إيرادات الضريبة لعام 2016، أما عند تقسيم ايرادات ضريبة

[1] بيانات الحكومة العامة لعام 2016، http://www.pmof.ps/43 .

[2] بيانات الحكومة العامة لعام 2015، http://www.pmof.ps/43 .

[3] بيانات الحكومة العامة لعام 2014، http://www.pmof.ps/43 .

[4] بيانات الحكومة العامة لعام 2013، http://www.pmof.ps/43 .

الدخل حسب المصدر سواء كانت من شركات، أفراد, او من اقتطاعات الرواتب، فتشكل ضريبة الدخل المتحصلة من الشركات ما يقارب 65%، والجدول التالي يبين توزيع الايرادات الضريبية في الدولة لعام 2016:

جدول (2): توزيع الإيرادات الضريبية في فلسطين.

اجمالي إيرادات الدولة	اجمالي ايرادات ضريبة القيمة المضافة	اجمالي ايرادات ضريبة الدخل	اجمالي ايرادات ضريبة الأملاك
4674.5	2961	177	59.1

المبلغ بالمليون دولار[1]

جدول (3): تقسيمات ايرادات ضريبة الدخل لعام 2016.

ايرادات ضريبة الدخل من الشركات	ايرادات ضريبة الدخل من الافراد	ايرادات ضريبة الدخل من اقتطاعات الرواتب
113.4	9.3	54.3

المبلغ بالمليون دولار[2]

وبما أن قطاع البنوك هو من احد أهم القطاعات الإقتصادية في فلسطين، وهو المحرك الرئيسي لعجلة التنمية والاموال وخلق فرص العمل[3]، حيث تشكل ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك فقط ما يقارب 26% من اجمالي ضريبة الدخل لعام 2016، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين أي ما يقارب فقط 9%، والجدول التالي يبين حجم عمليات البنوك لعام 2016 ومقارنتها مع ضريبة الدخل المدفوعة من قبل البنوك:

[1] وزارة الماليـــــــة الفســـــــطينية، http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/annual/2016/merged_2016%20gfs%20with%20coverpage.pdf

[2] وزارة الماليـــــــة الفلســـــــطينية، http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/annual/2015/merged%20gfs%202015%20arab.pdf

[3] عودة، ســيف الــدين: **دور القطــاع المصــرفي فــي تنميــة الاقتصــاد الفلســطيني**، ورقــة عمــل ســلطة النقــد الفلسطينية، 2011.ص1.

جدول (4): حجم عمليات البنوك لعام 2016 ومقارنتها مع ضريبة الدخل المدفوعة من قبل البنوك.

حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين لعام	صافي الدخل قبل الضراب لعام	ضريبة الدخل المدفوعة لعام
555.1	194.4	46.5

المبلغ بالمليون دولار [1]

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والتركيز على قطاع البنوك العاملة في فلسطين وطرق التهرب والتلاعب الضريبي في القوائم المالية، من أجل تخفيض حجم ضريبة الدخل المدفوعة، التعرف على حجم التهرب الضريبي في البنوك العاملة في فلسطين وانعكاساتها على ايرادات الدولة من ضريبة الدخل لعام 2016، واعطاء الحلول من اجل تخفيض التهرب وزيادة ايرادات الدولة من ضريبة الدخل المدفوعة من قبل البنوك العاملة في فلسطين.

الهدف من الدراسة

هدفت الدراسة الى البحث في موضوع التهرب من ضريبة الدخل من قبل البنوك العاملة في فلسطين، وكيف يؤثر هذا التهرب على إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من خلال:

1- التعرف على مظاهر التلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين، من أجل تخفيض الربح الضريبي.

2- التعرف على حجم التهرب من ضريبة الدخل، وتأثيره على ايرادات الدولة.

3- اقتراح حلول من أجل زيادة ايرادات الدولة من ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك.

[1] موقع سلطة النقد الفلسطينية ، http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A9%D9%8A/Annual%20Report%202016.pdf ،ص90.

أسئلة الدراسة

1- ما هي المظاهر التي تقوم بها البنوك العاملة في فلسطين بالتلاعب في القوائم المالية من أجل تخفيض حجم ضريبة الدخل المدفوع؟

2- كم يبلغ حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين؟

3- ما هي الحلول المقترحة من أجل زيادة حجم ايرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين؟

فرضيات الدراسة

1- يوجد تلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين يؤدي الى تقليل حجم ضريبة الدخل المدفوعة.

2- حجم التهرب في البنوك العاملة في فلسطين كبير ويؤدي الى انخفاض حجم ايرادات الدولة من ضريبة الدخل.

3- الحلول المقترحة ستساهم في زيادة حجم ايرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين.

متغيرات الدراسة

العامل المستقل: التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين.

العامل التابع: ايرادات الدولة من ضريبة الدخل.

منهجية الدراسة

تم اتباع المنهج الاستنباطي التحليلي، الذي يبدأ من العموميات حتى يصل الى الجزئيات، من خلال دراسة الكتب والمجلات والأبحاث ذات العلاقة بالتهرب الضريبي، وتحليل القوائم

المالية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2016،فهو اذن بحث كمي حيث تـم وضـع فرضـيات البحث وعمل التحليل اللازم من اجل اثبات صحة او خطأ هذه الفرضيات.

مجتمع الدراسة

يتكون من جميع البنوك العاملة في فلسطين وعددها 15 بنك.

عينة الدراسة

تم استثناء ثلاث بنوك لا تنطبق عليها أهداف الدراسة حيث انها مسجلة خسائرفي عـام 2016 وهي بنك الصفا، البنك الاردني الكويتي، والبنك العقاري المصري، فعينة الدراسة تتكون من 12 بنك من البنوك العاملة في فلسطين.

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على مجموع البنوك العاملة في فلسيطن وعددها 15 بنـك ودراسـة قوائمها المالية لعام 2016.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة صلاح محمد توفيق صالح، 2003، التهرب من ضريبة الـدخل فـي فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

هدفت الدارسة الى التعرف على كيفية التهرب من ضريبة الدخل في فلسـطين، حيـث تناولت الإلتزام الضريبي، العبء الضريبي، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، ومعالجـة ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، وأوضحت مفهوم الاتزام الضريبي، اجـراءات التقدير، الإلتزام بتقديم الإقرار الضريبي، الإلتزام السياسي والأخلاقي، ماهية العبء الضريبي، التخطيط الضريبي، صور وأشكال التهرب الضريبي، أسباب التهرب، اثار التهـرب، ضـعف الجريمة الضريبة وعقوبتها، ووسائل مكافحة التهرب الضريبي، وبناءا على ذلك توصلت الى ان

هناك نوع من المغالاة في الأسعار الضريبية المعمول بها في فلسطين، الإجرارات الضـــريبية الخاصة بالتحصيل سهلة، من اسباب التهرب قلة التنسيق بين الدوائر الحكومية وضريبة الدخل، عدم المساواة في تطبيق الضريبة بين المكلفين، ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين، انعـــدام الاستقرار الإقتصادي في فلسطين، الشعور بعدم العدالة من جانب المكلف، وضعف العقوبة على التهرب الضريبي، فأوصت الى ضرورة التشديد على العوقبات في حالة التهرب من الضـــريبة، العمل على ملاحقة مرتكبي جريمة التهرب الضريبي، ان تتناسب الشرائح الضريبية مع المقدرة التكليفية للمكلف، تفعيل وزيادة عملية التنسيق بين الدوائر الحكومة وضريبة الدخل، العمل على تطوير قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة لدائرة ضريبة الدخل، وتدريب كادر فني ذات كفاءة وخبرة عالية.[1]

الدراسة الثانية: دراسة ياسر زعارير، محمد عثمان، اسامه عبدالمنعم، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والأنسانية المتقدمة، العدد 3، مـــارس 2016،ص32، اثـــر اســـتخدام المحاســـبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضربي في الشركات المساهمه الصناعية العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنين.

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة المحاسبة القضائية الى إجبار اصـــحاب الأعمال على بناء قوائم مالية خالية من التلاعب من أجل تقليل التهرب الضريبي لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية، حيث تناولت أسباب ظهور المحاسبة القضائية، العوامل المؤدية الى التهرب الضريبي، وطرق مكافحة التهرب الضريبي بإستخدام المحاسبة الضريبية، حيث استخدم الباحث الإحصاءات الوسطية، اختبار الفا، واختبار t من أجل الوصول الى الأهداف المعنيـــة، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة الى أن هناك دور للمحاسبة القضائية في الحد مـــن التهـــرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية، وهنـــاك دور للمحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي المحلي والدولي في الشركات المســـاهمة الصناعية العامة الأردنية، فأوصت الى ضرورة الإهتمام في المحاسبة القضائية لما لها من دور

[1] صالح، صلاح: **التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، 2003.

في مكافحة التهرب الضريبي، ووضع استراتيجة متكاملة تعالج كافة الجوانب التي تسطيع فيها الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية التهرب من الضريبة، وبناء نظام رقابي فعال من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

الدراسة الثالثة: دراسة سالم عميرة العمور، 2006، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة، الجامعة الاسلامية غزة

هدفت الدراسة الى التعرف على ظاهرة انتشار التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة مما اثر سلبا على إيرادات الخزينة وزاد من العجز في موزانة الدولة، حيث تناولت مفاهيم الضريبة، الازدواج والتخطيط والتهرب الضريبي، والتطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبانة على المفتشين في دوائر ضريبة الدخل وعلى المحاسبين والمدققين، وبناءا على ذلك توصلت الى ان عدم توفر الإستقرار السياسي والامني في قطاع غزة وفقدان السلطة الوطنية الفلسطينية لهيبتها وعدم وجود سيادة كاملة لها وعدم احترام القانون من قبل المكلفين وغياب الشفافية في الانفاق الحكومي كلها اسباب تدعوا الى التهرب من دفع ضريبة الدخل، حيث اوصت الى ضرورة عمل دورات تدريبية للمحاسبين والمفتشين في دائرة ضريبة الدخل من أجل فهم اكبر لقانون ضريبة الدخل، ترسيخ مبدأ احترام القانون لدى المكلفين،زيادة الشفافية في الإنفاق العام، ترسيخ مبدأ العدالة الضريبة في التعامل مع المكلفين، وزيادة متابعة المكلفين وحثهم على الدفع. [1]

الدراسة الرابعة: دراسة، خالد عليمات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، 2012.

هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب واشكال التهرب الضريبي، ما هي العوامل التي تحد منه، حيث أجريت الدراسة على مدققين الضريبة في عمان، وتوصلت الدراسة الى ان الأسباب الشخصية والتشريعية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية تلعب دورا في التهرب

[1] العمرو، سالم: **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية غزة. 2006.

الضريبي، والتلاعب في النفقات والإيرادات، حيث أوصت الى ضرورة عمل استراتيجية من أجل اصلاح النظام الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي لى المكلفين، ووضع تشريعات عادلة والمساواة بين المكلفين. [1]

الدراسة الخامسة: دراسة عبدالله الزعبي وحازم خطاطبه وروان بني سلامة وميسر خطاطبة، أسايب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، 2013.

هدفت الدراسة الى التعرف على اساليب كل من التجنب والتهرب الضريبي الأردني، من خلال عرضها على قانون ضريبة الدخل الأردني من أجل التوصل الى اوجه القصور فيها، حيث تم اعداد استبانة تحتوي على اساليب التجنب والتهرب الضريبي وتوزيعها على مقدري ضريبة الدهل في الأردن، وإجراء المقابلات مع عدد من مقدري ضريبة الدخل، وتوصلت الدراسة الى تحديد اساليب التهرب والتجنب الضريبي، وعدم قصور قانون ضريبة الدخل الأردني في معالجة هذه الأسباب، حيث أوصت الى ضرورة تعديل العقوبات وجعلها اكثر ردعا من اجل تقليل التهرب.[2]

الدراسة السادسة, economic effects of tax evasion on Jordanian economy, taha barakat alshawawreh and belal yousef alsmirat, albalqa university, karak, Jordan 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على مشكلة التهرب الضريبي وهي مشكلة غير أخلاقية، تمنع الحكومة الأردنية من عمل العديد من المشاريع، وتؤذي دافعين الضرائب الملتزمين، حيث تناولت موضوع اساب التهرب الضريبي، حجم التهرب الضريبي في الأردن، والأدوات الفعالة من أجل خفض حجم التهرب الضريبي، وبناءا على ذلك توصلت الدراسة الى ان التهرب

[1] عليمات، خالد: **التهرب الضريبي أسبابه و أشكاله و طرق الحد منه**، 2012.

[2] الزعبي، عبدالله، و اخرين: **أسايب التجنب و التهرب الضريبي و قصور قانون ضريبة الدخل الأردني من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، 2013.

الضريبي سلوك غير اخلاقي سواء كان من المكلفين الأفراد والشركات، التهرب الضريبي يؤثر سلبيا على الإقتصاد، التهرب الضريبي يقلل من الإستثمارات الحكومية، ويدفع الحكومة الى اللجوء الى القروض من أجل سد العجز في ميزانية الدولة، حيث أوصت الى وضع عقوبات رادعة للمتهربين من الضريبة، ويجب على الدوائر الضريبية ان تهتم أكثر برأس المال البشري وتدريبه ة تطويره، ضرورة ان تكون القوانين الضريبية مفهومة ومستقرة للمكلفين.[1]

الدراسة السابعة: دراسة وائل العكشة، 2004، ديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن، جامعة عمان العربية.

هدفت الدراسة الى تحديد العناصر التي تسبب تبيان بين الدخل المعلن والمعدل وأسبابها في الشركات الصناعية والتجارية والبنوك، وطرق علاجها، من خلال فحص عدة فرضيات من أجل التوصل الى أهداف الدراسة سواء من جمع البيانات او من خلال توزيع الأستبانة، وتبين ان العناصر داخل قائمة الدخل سواء في قطاع البنوك او قطاع الشركات الصناعية والتجارية هي العناصر الأكثر تأثيرا وتكرار على وجود تباين بين الدخل المعلن والمعدل، وان السبب الرئيسي وراء هذا التبيان هو عدم معرفة المكلفين بأحكام القانون، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين العمل في دائرة ضريبة الدخل، توعية المكلفين، وجمع المعلومات عن المكلفين الحالين، زيادة عدد المكلفين، من أجل زيادة حصيلة الضريبة، تشديد العقوبات على كل من تهرب او حاول التهرب من الضريبة.

التعليق على الدارسات السابقة

اهتمت الدراسة الأولى بالتعرف على طرق التهرب من ضريبة الدخل بشكل عان والتوصل الى أسبابه، اما الدراسة الثانية فقد ركزت على تقليل التهرب الضريبي بإستخدام المحاسبة الثائية، وبالنسبة للدراسة الثالثة فقد درست التهرب من ضريبة الدخل فقط في قطاع غزة وكيف اثر ذلك على خزينة الدولة، وقامت الدراسة الرابعة بالتعرف على أسباب واشكال

[1] Alshawawreh ،taha :**economic effects of tax evasion on Jordanian economy** ،albalqa university.2016،

والعوامل التي تحد من التهرب الضريبي، ووتناولت الدراسة الخامسة أساليب التجنب والتهرب الضريبي في الأردن، والدراسة السادسة هدفت الى التعرف على مشكلة التهرب الضريبي وانها مشكلة غير أخلاقية، وأخير تناولت الدراسة السابعة العناصر التي تسبب تبيان بين الدخل المعلن والمعدل في الشركات الصناعية والتجارية والبنوك في الأردن.

ان معظم الدراسات السابقة التي تم التطرق اليها تتحدث بشكل عام عن التهـــرب مـــن الضريبة، اثره، اسبابه، والحلول المقترحة من أجل حل هذه المشكلة، او عن التهرب الضـــريبي في الشركات المساهمة العامة بشكل عام دون التطرق الى موضوع البنوك، اما في مـــا يتعلـــق بالأهمية العلمية الإضافية التي تحققها هذه الدراسة انها تتطرقت في البحث عن التهـــرب مـــن ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين، وكيف هذا التهرب يؤثر على ايرادات الدولة من ضريبة الدخل، والحلول من أجل تخفيض حجم هذا التهرب واخيرا عمل مقترح من أجل زيادة حجم إيرادات ضريبة الدخل المدفوعة من قبل البنوك العاملة في فلسطين.

الفصل الأول

الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: ضريبة الدخل، والبنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضـــريبة الدخل

المبحث الثاني: مدخل عن التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين،و التهـــرب من ضريبة الدخل في البنوك.

المبحث الأول

ضريبة الدخل، والبنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل

ستتناول الباحثة في هذا الموضوع في فرعين الأول ماهية ضريبة الدخل في فلسطين والفرع الثاني البنوك العالمة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل.

الفرع الأول: ضريبة الدخل في فلسطين: سأتناول في هذا الفرع ضريبة الدخل من حيث مفهومها، خصائصها وقواعدها.

الفرع الثاني: البنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل: تناول هذا الفرع لمحة عن البنوك العاملة في فلسطين، مفهوم المصرف، والحسابات المالية للبنوك وحجم عملياتها وايرادات ضريبة الدخل المتحققة من المؤسسات المالية،و التحليل المالي للبنوك.

الفرع الأول: ضريبة الدخل في فلسطين

أولا: مفهوم ضريبة الدخل

تعرف ضريبة الدخل بأنها فريضة مالية تفرضها الدولة بصورة نهائية ، من أجل تغطية نفقاتها[1]، او هي استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأشخاص الطبيعين والمعنوين حسب قدراتهم التكليفية، وبلا مقابل من أجل تغطية الأعباء المالية [2].

فالدخل هو ما يمكن ان يتسهلكه ويدخره الفرد خلال مدة من الزمن من خلال المنافع المتدفقة عليه، وتحديد الربح من خلال المقارنة بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج لتحديد صافي التدخل النقدي خلال مدة من الزمن، وهو ايضا الزيادة في ثروة المكلف خلال

---

[1] العطعوط، سامح: ***أثر قانون ضريبة الدخل رقم 17 للعام 2004 م على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات**، 2009، ع151،17-179.

[2] الجحيشي، عبد الباسط: **الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، العراق، دار الحامد للنشر، 2008، ص21.

فترة محددة او الزيادة في مقدرة الشخص الإستهلاكية خلال فترتين متتاليتن معبرا عنها بالنقود[1]، وهو الزيادة في الأصول الناتج من عملية البيع او تأدية الخدمة [2].

يوجد نظريتان لتعريف الدخل الضريبي نظرية المصدر ونظرية الإثراء، فبالنسبة لنظرية المصدر فإنها تعرف الدخل الضريبي بالقيمة النقدية التي بالإمكان تقديرها وتتصف بالدورية وذات ثبات نسبي، أمل بالنسبة لنظرية الإثراء فهي الزيادة في القيمة الإيجابية[3]، فمصدر الدخل قد يكون رأس المال او العمل او الاثنين معا، ويجب ان تكون هذه المصادر قابلة للثبات حتى نعتبرها دخلا وعلى اساس الثبات توضع الضريبة فالضريبة على رأس المال يجي ان تكون أعلى لأنها ثابتة اكثر من العمل [4]

فالدخل الخاضع للضريبة هو مجموع الدخول الصافية بعد تنزيل اعباء الدخل الإعفاءات القانونية على التوالي [5]، وكافة الدخول المتحققة لأي شخص من اي مصدر كان خاضعا لضريبة الدخل ما لم يرد نص في هذا القانون او غيره على الإعفاء [6]. والنبوك كغيرها من المكلفين ارباحها تكون خاضعة لضريبة الدخل، والتي حسب قرار بقانون رقم 8 لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل، خاضعة تحت بند الشخص المعنوي بنسبة 15%.

ثانيا: خصائص الضريبة

1- ضريبة شخصية: تفرض على الأشخاص الطبيعين والإعتبارين بصفاتهم وأسمائهم ولا تأخذ بعين الإعتبار حالة المكلف الشخصية، ولكن تأخذ بعين الإعتبار أوضاع المكلف الشخصية من خلال الإعفاءات.

---

[1] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**. نابلس: المكتبة الأكاديمية، 2014.

[2] الزبيدي، عبدالباسط: **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية دراسة مقارنة**، دار الحامد للنشر، العراق، ص119.

[3] الزبيدي، عبدالباسط: **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية**، الجامد،ص121.

[4] القرضاوي، يوسف: **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها و فلسفتها في ضوء القراءن و السنة**،مؤسسة الرسالة، ص1032.

[5] **قرار بقانون رقم(8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل**، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة ضريبة الدخل.

[6] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**. مرجع سابق.

مثل الإعفاء السنوي بقيمة 36000 شيكل، المبلغ الفعلي المدفوع كبدل مواصلات ثابتة لموظفي القطاع العام، المبلغ الفعلي المدفوع كبدل مواصلات او 10% من إجمالي الراتب السنوي ايهما اقل لموظفي القطاع الخاص، مساهمة الموظف في صناديق التقاعد والإدخار والتأمين الصحي والضمان الإجتماعي، اعفاء شراء بيت بقيمة 30000 شيكل لمرة واحدة او اعفاء مبلغ الفوائد الفعلية المدقوعة على قرض من أجل شراء مسكن وبحد اقصى 4000 شيكل سنويا على ان لاتزيد عن 10 سنوات، اعفاء جامعي بقمية 6000 شيكل سنويا وبحد اقصى طالبين.

وأما الضريبة العينية تفرض على دخل الشركات بدون مراعاة الظروف الشخصية، وتكون ضريبة نسبية ثابتة عينية تستوفى من الشركات المساهمة العامة والخاصة واي شخص معنوي اخر يخضع للضريبة وهي نسبة ثابتة على كل انواع الشركات 15% بإستثناء شركة الإتصالات بنسبة 20% و5% على شركات التأمين التي تقوم بالتأمين على الحياة أما الدخول الأخرى لشركة التأمين تفرض عليها ضريبة 15% [1].

فيتبين انعدام عدالة ضريبة الدخل الفلسطينية عند توحيد النسب الضريبية لكل من الشريحة الاخيرة للمكلف الطبيعي والمكلف المعنوي دون النظر لفرق الدخل الخاضع لكل منهما، مما يسبب الهدر في ميزانية الدولة.

المكلف الذي يأخذ هذه الاعفاءات الشخصية هو الشخص المقيم حسب الشروط التالية:

- الفلسطيني الذي أقام في فلسطين مدة لا تقل عن (120) يوماً خلال السنة التي تحقق فيها الدخل سواء كانت إقامته متصلة أو متقطعة.

- الفلسطيني إذا كان خلال أي فترة من السنة موظفاً أو مستخدماً لدى السلطة الوطنية أو أي هيئة محلية، داخل فلسطين أو خارجها.

[1] المغربي، اسامه: **تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين و اثارها الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص37.

- الشخص الطبيعي غير الفلسطيني الذي أقام في فلسطين خلال السنة التي تحقق فيها الدخل مدة لا تقل عن (183) يوماً سواء كانت إقامته متصلة أو متقطعة.

- الشخص المعنوي إذا كان مسجلاً في فلسطين وكان له فيها مركز أو فرع يمارس الإدارة والرقابة على العمل فيها. الحسابات الختامية: حسابات منشأة الأعمال الختامية التي تقيس قيمة نتيجة الأعمال والمركز المالي بما في ذلك حساب توزيع الأرباح، وتقرير مدقق الحسابات القانوني[1].

ويتم الأخذ بمبدأ الإقامة من أجل التوصل الى من يستحق الإعفاءات الشخصية، فالمقيم هو فقط من يستطيع استغلالها، وبإعتبار ان ضريبة الدخل في فلسطين هي ضريبة اقليمية تؤدي الى استنزاف رؤوس الأموال الى الخارج واستثمارها في دول الملاذات الضريبية، ليس مثل الدول ذات السيادة الكاملة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تفرض ضرائب على مواطنيها في الخارج.

2- ضريبة تصاعدية: تفرض الضريبة بنسب متغيرة حسب الدخل الخاضع للضريبة فكلما ارتفع الدخل الحاضع ارتفعت معه نسبة الضريبة المفروضة [2]،ويتم تجميع مصادر الدخل المتحققة للمكلف في كشف واحد ويحاسب عليها بصفة شخصية[3]، فالضريبة العينية تفرض بطريقة مباشرة على الأشخاص مع إعطائهم العديد من الإعفاءات الشخصية، فهي ضريبة تصاعدية شخصية وفقا للمادة رقم 16 من القانون حيث تستوفى من الشخص الطبيعي بعد منحه الإعفاءات المنصوص عليها في القانون وحسب الشرائح من 1- 75000 شيكل 5%، ممن 75001 – 150000 شيكل 10%، ومن 150001 فما فوق 15%.

فالتصاعد في نسب الضريبة يعطي نوعا من العدالة بين المكلفين من خلال اعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت بين الافراد قي المجتمع، وبالتالي يجب زيادة عدد الشرائح وتقليل السقف

---

[1] العطعوط، سامح: **أثر قانون ضريبة الدخل رقم 17 للعام 2004 م على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين**، مرجع سابق، ، **151-179**

[2] عمارة، رانية: **المالية العامة: الإيرادات العامة**، المنهل، 2015، ص111.

[3] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين،ص45** .

الواحد لتحقيق العدالة الأفقية والرأسية بين المكلفين والاستفادة الفعلية من نظام التصاعد حتى لا يشكل وسيلة لزيادة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع بدل من تقليلها.

3- ضريبة سنوية: تفرض على الدخل الصافي الذي يحققه المكلق خلال السنة الميلادية، سواء كان هذا الدخل بصورة دورية او دائمة او متقطعة، ويتم محاسبة المكلف على هذا الدخل بعد نهاية السنة الميلادية حتى لو انقطع عمله او اقفل محله قبل نهاية السنة، ويجوز احتساب الضريبة على المكلف قبل نهاية السنة في حالة انتهاء عمله [1]، ونصت المادة 4 " 1-تحتسب الضريبة المستحقة على المكلف على اساس السنة الميلادية،2- يجوز للمكلف الذي يقفل حساباته في موعد مختلف عن نهاية السنة الميلادية ان يحتسب الضريبة على اساس سنته المالية شريطة الموافقة المسبقة للمدير على ذلك "[2].

ويوجد نوع من الملائمة الضريبية في موعد التحصيل المناسب للمكلف، مما يساهم في تحقيق ايرادات اعلى اذا تم تطبيقه بفاعلية

4- ضريبة إقليمية: الضريبة تفرض على الدخل الصافي الذي جناه المكلف داخل حدود الدولة الإقليمية سواء كان مواطنا او اجنبيا، ولا تفرض على الدخول المتحققة للمواطن في الخارج،[3]ان نطاق الضريبة يستند الى مبدأ الإقليمية، حسب المادة الثالثة " تفرض الضريبة على كافة الأرباح والمكاسب المتحققة لأي شخص في فلسطين " وتم تحديد معنى المقيم وشروطه في المادة الأولى (التعاريف): بناءا على تعريف القانون الفلسطيني رقم 17 لعام 2004 للمكلف " فهو كل شخص طبيعي او معنوي يخضع للضريبة بموجب احكام هذا القانون، فالمكلف هو اي شخص يتولد لديه دخل لم يذكر بنص القانون رقم 17 لعام 2004 انه معفي من الضريبة.،

5- ضريبة موحدة: نصت المادة 6 "تفرض الضريبة بصورة موحدة، على مجموع مصادر الدخل الخاضعة وفقا لأحكام هذا القرار بقانون"

---

[1] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين،ص65.**

[2] **قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004**

[3] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين،ص34** .

6- أساس الإستحقاق: نصت المادة 5:يتم احتساب دخل المكلف على أساس الإستحقاق، ويتستثنى من ذلك الفوائد والعمولات المترتبة على الديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك وشركات الإقراض المتخصصة وشركات الرهن العقاري وشركات التأجير التمويلي، بحيث يحتسب الدخل المتحقق عنها في سنة قبضها وفق تعليمات يصدرها الوزير بتنسيب من المدير ".

7- تفرض على أساس صافي الدخل: نصت المادة 1 (التعاريف) من القانون"مجموع الدخول الصافية بعد تنزيل الخسائر المدورة والإعفاءات والتبرعات على التوالي والمنصوص عليها في هذا القرار بقانون."[1]

ثالثا: قواعد الضريبة

هي القواعد التي يتبعها المشرع عند إقرار النظام الضريبي، ويجب على الدولة احترام هذه القواعد عند فرض الضريبة مما يؤدي الى تقليل حدتها وجعلها أكثر قبولا من قبل المواطنين[2]،يوجد العديد من القواعد التي على المشرع الفلسطيني اتباعها عند وضع اسس النظام الضريبي، وهي قواعد تحقق مصلحة المكلف من جهة، ومصلحة الخزينة من جهة اخرى وادم سميث هو اول من حدد هذه القواعد[3]:

1- قاعدة العدالة والمساواة: وهي ان يساهم افراد المجتمع جميعهم في أداء الضريبة حسب قدراتهم المالية، بدون محاباة او تفضيل بين الاسخاص سواء كانوا معنيوين او طبيعين وهذا يعني مبدأ عمومية الضريبة، ويجب مراعاة المقدرة المالية لكل شخص من أجل تحقيق المساواة في تحمل الأعباء المالية[4]، وهي اسهام كافة افراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة، حسب مقدرة كل منهم، حيث تتناسب الضريبة مع دخل المكلف وثروته، فالعدالة في المالية

---

[1] المغربي، اسامه: **تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين و اثارها الإقتصادية**، مرجع سابق. ص53

[2] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، 78.

[3] عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، رسالة ماجستير،جامعة فرخات عباس. 2014.

[4] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، 67.

الحديثة لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، وانما تمتد الى الإعفاءات من الضـــريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية[1].

ويفتقد القانون الفلسطيني للعدالة لعدم التفرقة بين المكلفين حسب احـــوالهم الاجتماعيـــة فاعفاء الاقامة متساوي لا ياخذ بيعين الاعتبار المكلف المتزوج مع اولاد وحجـــم المســـؤوليات المترتبة عليه، كما أن النسب الضريبية لم تراعي الفجوة العالية بين الدخول مما يزيـــد العـــبء الضريبي على الفئات المتدنية ويقل العبء بشكل تـــدريجي كلمـــا زاد الـــدخل، اي ان النســـب الضريبي تسببت في حرمان الطبقات الفقيرة من الاستغلال الامثل لدخلها في سد حاجاتها

2- قاعدة اليقين: ان تكون الضريبة واضحة ومحددة ومعلنة وبسيطة بدون غموض فيما بتعلق بتحديد الأموال الخاضعة للضريبة، النسب الضريبية، كيفيـــة دفعهـــا، أســـلوب تحصـــيلها، والاحكام والإجراءات المرتبطة بها[2]، فالضريبة تفرض على اساس يتضمن اليقين والتأكد في فرضها،و وقتها، و والسعر، ذلك لأن عدم الوضوح التام يمكن ان يؤدي الى امكانية الـــتحكم الشخصي وغير الموضوعي في الجوانب المتعلقة بالضريبة، فيؤدي الـــى حـــدوث تلاعـــب وفساد[3].

وهذه احد الاسباب التي ساهمت في ارتفاع نسب التهرب الضريبي في فلسطين فغموض النصوص الضريبية وكثرة التعديلات غير الجوهرية في القانون خلال فتـــرة قصـــيرة، وعـــدم توعية المكلفين بشكل كافي بأهمية الالتزام الضريبي تسبب في انخفاض حصيلة ايرادات ضريبة الدخل.

3- قاعدة الملائمة: ان يتم تنظيم أحكام الضريبة بما يتلائم مع أحوال المكلفين من حيث مواعيد تحصيل الضريبة، طرق تحصيلها،و إجراءتها ملائمة للمكلف من أجل تقليل العبء الضريبي

---

[1] عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفتـــرة 2001-2012**، مرجع سابق، ص6.

[2] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، مرجع سابق.

[3] عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفتـــرة 2001-2012**، مرجع سابق.

عليه [1]، وتعني ملاءمة ظروف المكلفين عند دفعها لظروف دفعها، حيث يجب فرضها في الوقت الي يتناسب مع ظروف الممول، وتحصيلها ايضا في الوقت والطريقة التي تتناسب مع ظروف الممول [2]

ويعتمد المشرع الضريبي على أسلوب الخصم التشجيعي، وتقسيط المتراكم من الضرائب المستحقة، بالاضافة الى امكانية انهاء السنة المالية للمكلف حسب ما يتناسب مع وضعه المالي نوع من المراعاة والملائمة

4- قاعة الإقتصاد: ان يتم جباية الضريبة من قبل الدولة بأقل تكلفة ممكنة دون أن يؤثر على حجم الإيرادات التي تم جبايته [3]،وهي الإقتصاد في تكلفة جباية الضريبة، على الدولة ان تختار اسلوب للجباية يكلف اقل نفقة ممكنة [4]، وتنسجم هذه القاعدة مع قاعدة أخرى هامة في الضرائب هي هل تستوفى الحصيلة الكبرى بالنفقة الصغرى؟.

الفرع الثاني: البنوك العاملة في فلسطين كمكلف بضريبة الدخل

البنوك هي احد اكبر المكلفين المعنوين في فلسطين، وتمتاز بحجم عملياتها الكبير وتحقيق ارباح عالية، تمكنها من المساهمة بشكل واسع في ضريبة الدخل ولكن على ارض الواقع فإن هذه المساهمة قليلية ولسيت مماثلة لحجم عملياتها، لذا لابد من التطرق لطبيعة عمل هذه البنوك العاملة في فلسطين.

اولا: البنوك العاملة في فلسطين

التنمية عملية شاملة تعمل على حشد الإرادة الوطنية والكوراد الشرية والمادية، في سبيل تحقيق النمو الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، وتبين الدراسات ان الإدخار القومي

---

[1] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، ص55.

[2] عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مرجع سابق، ص6-7

[3] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين،ص22.**

[4] عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مرجع سابق. ص6-7

هو حلقة الوصل بين التنمية والنمو الإقتصادي، حيث رفع معدلات الإدخار القومي وتحويله عبر قنوات الوساطة المالية مثل المصارف يساهم في تمويل عمليات الإستثمار، وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية للإقتصاد، فالقطاع المصرفي من القطاعات المهمة ويساهم في تكوين القيمة المضافة للإقتصاد، فمثلا فلسطين هي من الدول التي تعتمد اعتماد مباشر على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوفير السيولة للأنشطة الإقتصادية، والجهاز المصرفي الفلسطيني لديه أهمية خاصة في النشاط الإقتصادي بإعتباره المكون الرئيسي للنظام المالي الفلسطيني، واهتمت سلطة النقد منذ تأسيسها بإعادة تفعيل الدورالمصرفي في الأراضي الفلسطينية، وتم افتتاح اول فرع لبنك في فلسطين في عام 1986 وهو فرع لبنك القاهرة عمان،و يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من المصارف المحلية والمصارف الوافدة ومن مؤسسات الإقراض المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى، ومنها 7 مصارف محلية هي: بنك فلسطين، بنك الإستثمار الفلسطيني،بنك القدس، البنك الإسلامي العربي،البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني، مصرف الصفا، و8 مصارف وافدة هي: بنك القاهرة عمان، البنك العربي، بنك الأردن،البنك العقاري المصري العربي، البنك التجاري الأردني، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، 6 مؤسسات الإقراض متخصصة، و276 مؤسسة صرافة [1].

وعرف قانون المصارف الأردني رقم 28 لسنة 2000 المصرف انه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية، بما في ذلك فرع البنك الأجنبي، فهي إذن منشات مالية تهدف الى تحقيق الربح، من خلال تجميع الودائع بأنواعها وإعادة تشغليها من خلال استثمارها في العديد من المجالات، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، ويتفق المصرف الإسلامي مع المصارف التقلدية، ما عدا تلك المتعلقة بمنح الفوائد على الودائع وحسابات التوفير، فالمصارف الإسلامية لا تستخدم في معاملاتها المصرفية اي فوائد ربوية.

[1] سيف الدين عودة: **دور القاطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني** دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية– تشرين الأول 2011 ، ص1-2.

ثانيا: الحسابات والبيانات المالية للبنوك

تلجأ البنوك كغيرها من المؤسسات بالعمل ضمن القواعد والاسس المطلوبة لضمان سلامة عملياتها المالية، وتوضح مركزها المالي الذي يمكنها من تقييم نجاح سياستهل المالية، والتخطيط للمستقبل، وسيتم استعراض القوائم المالية للبنوك التي تفيد بأغراض الدراسة:

أ) قائمة الدخل

حيث تتضمن الإيرادات والمصروفات ومن أهم عناصرها

الإيرادات

الفوائد الدائنة وهي الإيراد الرئيسي للبنك والتي يأخذها مقابل التسهيلات الممنوحة للعملاء ويوجد لها عدة أشكال مثل الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف، العمولات الدائنة وهي المبالغ التي يأخذها البنك مقابل بعض الهدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء، إيرادات الاستثمارات المختلفة يقوم البنك احيانا بإستثمار جزء من فائض السيولة لديه، فيقوم بالإستثمار في الأوراق المالية مثل الاسهم والسندات اما من خلال الإستثمار طويل الأجل من اجل الحصول على عائد معين او لأغراض الإستثمار قصير الأجل (المضاربة) لتحقيق ارباح من خلال بيعو شراء الأوراق المالية،إيرادات أخرى ويأتي للبنك أرباح أخرى نتيجة أنشطة ثانوية مثل المتجارة بالعملة وتأجير صناديق الأمانات، وتحقيق الربح من بيع العقارات.

المصروفات

الفوائد المدينة هي المبالغ التي يدفها البنك لأصحاب الودائع مقبال ودائعهم، مثل الودائع لأجل وحسابات التوفير والقروض من جهات أخرى، العمولات المدينة هي المبالغ التي يدفها البنك للغير، مثل العمولات المترتبة على الإعتمادات والحوالات وغيرها، خسائر الإستثمارات وهي الوجه الاخر للاستثمارات وهي عبء يتحمله البنك.

المصاريف وتتكون من مصاريف إدارية وعمومية: مثل الرواتب وما في حكمها وهي العنصر الرئيسي من تلك المصاريف، مصاريف الإهتلاكات والمخصصات: مثل إهتلاكات المباني ومخصص التسهيلات الإئتمانية المشكوك في تحصيلها ومخصص تعويض ترك الخدمة.

ب) قائمة المركز المالي

تقوم البنوك عن اعدادها لقائمة المركز المالي بإستعراض الموجودات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكذلك الأمر بالنسبة للمطولوبات، فإن إعداد كشف الميزانية العمومية بجانب الموجودات والمطلوبات سيتم حتما فيها استعراض الأصول قصيرة الأجل بداية نظرا لأهميتها في نشاط البنوك وفي الجانب الاخر للميزانية نرى الإلتزامات قصيرة الأجل، ومن أهم الموجودات الموجودة في الميزانية العمومية للنبوك هي النقد في الصندوق، أرصدة لدى البنوك، أرصدة لدى البنك المركزي، استثمارات في الأوراق المالية، وغيرها من الامور.[1]

ثالثا: حجم عمليات البنوك وايردات ضريبة الدخل منها

يتمتع قطاع البنوك بأهمية كبيرة كأحد المكلفين في دائرة ضريبة الدخل من حيث مساهمته في التحصيلات السنوية للدائرة، فهذا الامر يلقي العبء على كل من الدائرة وقطاع البنوك بتوخي الدقة والحذر والموضوعية عند عملية احتساب الإلتزام الضريبي السنوي بما يحقق العدالة للطرفين، وكما يحقق مصلحة الدولة في تحصيل ايرادات عالية لتغطية نفقاتها المختلفة، والجدول التالي يبن حجم عمليات البنك وحجم ضريبة الدخل المدفوعة، ومقارنتها مع حجم التسهيلات والودائع في البنوك العاملة في فلسطين.

[1] العكشة، وائل: **دليل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن**، 2004، ص77-79.

جدول (5): حجم عمليات البنوك وحجم ضريبة الدخل المدفوعة، ومقارنتها مع حجم التسهيلات والودائع في البنوك العاملة في فلسطين.

السنة	حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين	صافي ايرادات البنوك قبل اقتطاع ضريبة الدخل	ضريبة الدخل من البنوك العاملة في فلسطين	التسهيلا المباشرة	ودائع العملاء
[1]2016	570.1	195.3	46.1	6,765.5	10,586.8
[2]2015	530.6	175.3	42.7	5,726.8	9,627.9
[3]2014	514.5	197.2	21.1	4,816.7	8,906.5
[4]2013	479.2	201.5	23.1	4404.4	8277.1

المبلغ بالمليون دولار امريكي

كما هو مبين من الجدول اعلاه فإن حجم عمليات البنوك في زيادة مستمرة خلال الاربع سنوات السابقة بنسبة نمو 18.9%، وودائع العملاء في البنوك قد نمت بنسبة 27.9% والتسهيلات المباشرة بنسبة 53.6%، بينما صافي ايرادات البنوك فهو في انخفاض مستمر بنسبة انخفاض بلغت 3.07%، وهذا التباين يعتبر دليل على لجوء البنوك بتلاعب في النفقات لتخفيض حجم ضريبة الدخل المدفوعة من قبلها وهو نوع من أنواع التهرب الضريبي.

رابعا: التحليل المالي في البنوك

ونظرا لخصوصية الدراسة التي تبحث في حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك، لابد من التركيز على المركز المالي لها ومقرنته مع نسب نمو مساهمته في ضريبة الدخل الذي يعكس حجم هذا التهرب

[1] بيانات الحكومة العامة لعام 2016، http://www.pmof.ps/43 .

[2] بيانات الحكومة العامة لعام 2015، http://www.pmof.ps/43 .

[3] بيانات الحكومة العامة لعام 2014، http://www.pmof.ps/43 .

[4] بيانات الحكومة العامة لعام 2013، http://www.pmof.ps/43.

رابعا: مفهوم التحليل المالي

يمثل التحليل المالي المنهج والطريقة السليمة للتمكن من التخطيط المالي الجيد ومعرفة المركز المالي للمنشئة خلال فترة زمنية معينة بإستخدام نسب مالية معتمدة وللوضول لأهداف معينة.

خامسا: هدف التحليل المالي

ويهدف التحليل المالي لمعرفة طريقة عمل المنشأة من خلال البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية، لمعرفة اداء الشركة المالي، وعكس الحقائق الموضحة بالأرقام وتبين جوانب القوة والضعف في اقتصاد المنشأة ومركزها المالي والقدرة على تسديد الإلتزامات طويلة وقصيرة الاجل، وقدرتها على استخدام وإدارة الأموال وتحقيق الأرباح، وتكوين صورة مستقبلية لأرباح المنشأة[1]

سادسا: مفهوم واهمية النسب المالية

1) نسبة الربحية: توضح كفاءة الإدارة في استخدام الموراد بشكل امثل لتحقيق ارباح، وكلما زادت هذه النسبة كلما شكل خطر أكبر على البنك.

- العائد على حقوق الملكية: يوضح نسبة العائد على الاستثمار المتمثلة في الربح المتولد من حقوق المساهمين، حيث ان انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشر سيئ على اداء البنك، وهو اشارة على مدى كفاءة العائد من أموال المساهمين المستثمرة في البنك.[2]

---

[1] عوض، سوسن، **مبادئ التحليل الأساسي للشركة وطرق تقييم اسهمها**، شركة كونكورد انتيرناشينال انفستمنيت، 2006، ص22.

[2] عوض، سوسن، **مبادئ التحليل الأساسي للشركة وطرق تقييم اسهمها**، شركة كونكورد انتيرناشينال انفستمنيت، 2006، المرجع السابق، ص33

- العائد على الموجودات: توضح هذه النسبة فعالية البنك في ادارة الأصول، من خلال استخدام الأصول الموجدة لديهم في تحقيق الربحية بشكل متواصل، وتعبر عن كفاءة العائد من الأموال المستثمرة في الأصول لدى البنك.[1]

- صافي ايرادات الفوائد والعمولات/ مجموع الإيرادات: يعبر عن مدى ملائمة معدل إيرادات الفوائد والعمولات مع مجموع ايرادات البنك.[2]

2) نسب السيولة: تمثل النسبة التي تقيس قدرة المنشئة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل بإستخدام الأصول قصيرة الأجل[3]، حيث توضح عدد المرات التي تتمكن فيها الأصول المتداولة من تغطية الخصوم المتداولة، فعندما ترتفع نسب السيولة يدل ذلك على قدرة الشركة بالوفاء بإلتزاماتها بدون الحاجة للإقتراض ولكن بالمقابل لابد من المحافظة على مستوى معين من السيولة[4].

وتخشى البنوك ان تفاجأ بسحوبات تعجز فيها عن مواجهتها فيما لو قامت بإقراض جميع الأموال المتوفرة لديها، فلذلك يجب عليها ان توفر موارد على شكل نقد على الرقم من ان توفر النقد (السيولة العالية) قد يؤثر على استثمارات البنك ويقلل من الأرباح، حيث من غايات السيولة لدى البنوك المحافظة على سمتعتها، وتعزيز ثقة الدائنين والمدينين لدى البنك، وقدرته على الوفاء بإلتزاماته، ويتم تحديد نسبة السيولة اللازمة من خلال سلطة النقد (الإحتياطي القانوني). [5]

---

[1] عوض، سوسن، **مبادئ التحليل الأساسي للشركة وطرق تقييم اسهمها**، شركة كونكورد انتيرناشينال انفستمنيت، 2006، المرجع السابق، ص33

[2] سلطاني، أحلام، **تحليل المركز المالي للبنوك بإستخدام النسب المالية دراسة مقارنة بين: بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، سوسيني جنرال الجزائري، و بي ان بي باريبا الجزائر(2010-2014)**، الجزائر، 2015.

[3] Tracy،axe (2012)l:how 17 financia ratios can allow you to analyse any business on the planet،p16.

[4] عوض، سوسن، **مبادئ التحليل الأساسي للشركة و طرق تقييم اسهمها**، شركة كونكورد انتيرناشينال انفستمنيت، 2006، ص27

[5] سلطاني، أحلام: **تحليل المركز المالي للبنوك بإستخدام النسب المالية دراسة مقارنة بين: بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، سوسيني جنرال الجزائري، و بي ان بي باريبا الجزائر(2010-2014)**، مرجع سابق، ص43.

- ودائع العملاء/صافي الموجودات: تقيس هذه النسبة ودائع العملاء التي تعتبر خصوم قصيرة او طويلة الأجل على صافي الموجوات، فإذا كانت هذه النسبة أعلى من 50% فهذا يعني ان البنك يعتمد في تمويل معظم اصوله على الودائع.

- صافي التسهيلات الإئتمانية/صافي الموجودات: تبين هذه النسبة حجم التسهيلات الإئتمانية على صافي الموجودات، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا يعني ان معظم اصول البنك هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية.

- صافي التسهيلات الإئتمانية/ودائع العملاء: تبين هذه النسبة كم حجم التسهيلات الإئتمانية من مجموع الودائع.[1]

3) نسبة هيكل رأس المال: تبين الطرق التي يتم من خلالها البنك بتمويل أصوله بها، من خلال الخلط بين حقوق الملكية والمديونية.

- المطلوبات/صافي الموجودات: تبين هذه النسبة حجم الأصول التي يتم تمويلها من الخصوم.

- صافي التسهيلات الإئتمانية/ حقوق الملكية: تبين حجم التسهيلات الإئتمانية مقارنة مع حجم حقوق الملكية.

- الأرباح المدورة/حقوق الملكية: تبين حجم الأرباح المدورة مقارنة مع حجم حقوق الملكية. [2]

[1] سلطاني، أحلام: **تحليل المركز المالي للبنوك بإستخدام النسب المالية دراسة مقارنة بين: بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، سوسيني جنرال الجزائري، و بي ان بي باريبا الجزائر(2010-2014)**، مرجع سابق، ص40-41.

[2] المرجع السابق، ص44.

المبحث الثاني

التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، والتهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين

وسأتناول هذا الموضوع من خلال فرعين تم تقسيمها كالتالي: التهرب الضريبي، انواعه المشروع والغير مشروع، شروطه، أسبابه، صوره، نتائجه، وطرق مكافحته، ومن ثم التطرق الى موضع التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسيطن وتوضيح مصروف الضريبة والربح الضريب، الربح المحاسبي والضريبي، المعالجات الضريبية ضمن قائمة الدخل.

الفرع الأول: التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين.

الفرع الثاني: الحلول من أجل زيادة ايرادات ميزانية الدولة من خلال إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك.

الفرع الأول: التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين

أولا: التهرب الضريبي

ينشئ القانون الضريبي التزام المكلف بدفع المبلغ المستحق عليه، واي محاولة تخلف او تلاعب او تهرب عن دفع الضريبية هي مخالفة للقانون[1]

وعند قيام المكلف بمحاولة التخلص من عبء الضريبة الواقعة عليه، يؤدي الى الإخلال في أداء الضريبة جكيعها او بعضها او التأخر عن أدائها في موعدها القانوني، وحاول المشرع الفلسطيني الحد من هذه الظاهرة من خلال العقوبات والغرامات التي فرضه على المخالفين " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة او بغرامة مالية لاتقل عن 100$ ولاتزيد عن 1000$ او بكلتا العقوبتين معا، كل من ارتكب او حاول او حرض او اتفق او ساعد الغير

[1] ناشد، سوزي عدلي: **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و اثارها على اقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، مصر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص43.

بقصد التهرب من الضريبة، ويلتزم مرتكب المخالفة بدفع ضعفي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة[1]

ومحاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا بإتباع طرق واساليب تخالف احكام النظام الضريبي،فهو فعل يتعارض مع القانون حيث يمتنع المكلف عن دفع الضريبة او يقلل منها من خلال زيادة المصاريف والأعباء القابلة للتنزيل من الضريبة مثل استهلاك الالات والمعدات[2]،و تعتبر المخالفة الناجمة عن اخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية بهدف تقليل مبلغ الضريبة او اخفاء مخالفة سابقة هي تهربا محاسبيا [3].

وكما ان المكلف يلجأ للتجنب الضريبي المشروع:مثل عدم شراء السلع التي تفرض الدولة عليها ضرائب عالية، او ممارسة الأنشطة التي لا تفرض الدولة عليها ضريبة مثل الأنشطة الزراعية، واستغلال بعض ثغرات القانون للتهرب من دفع الضريبة، فالبنوك تلجأ الى استغلال التنزيلات المقبولة ضريباً لتقليل الايرادات، واللجوء الى الاستثمار في المجالات المعفية من الضريبة كالودائع التي تربطها في بنوك اخرى، ولكن على ارض الواقع تقوم البنوك العاملة في فلسطين بإستغلال بنود القانون فوق الحد المسموح به وهذا ما يعتبر تجنب ضريبي غير مشروع مثل عدم تقديم اقرار ضريبي او تقديم الاقرار وفيه غش وتلاعب، بيع المكلف لممتلكاته بيعا صوريا لإبنه او زوجته او انشاء عقود وهمية، اخفاء الإيرادات أو المبيعات او المشتريات، تضخيم المصاريف. [4]

وللحكم على أن هذه الأفعال تعتبر تهربا ضريبيا يجب ان تتضمن الشروط التالية

---

[1] العطعوط، سامح: **أثر قانون ضريبة الدخل رقم 17 للعام 2004 م على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين**، مرجع سابق، 151-179

[2] الزعبي، عبدالله، و اخرين: **أسايب التجنب و التهرب الضريبي و قصور قانون ضريبة الدخل الأردني من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، 2013.

[3] زعارير، ياسر، واخرين: ***اثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضربي في الشركات المساهمه الصناعية العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنين***، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والأنسانية المتقدمة**، العدد 3،2016،ص32

[4] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، مرجع سابق.

1- التخلص من العبء الضريبي

2- ،مخالفة قواعد القانون.

3- استعمال طرق احتيالية للإفلات من دفع الضريبة مثل قيام المكلف بزيادة نفقات العمل ومصاريفه من أجل تقليل الأرباح وبالتالي تخفيض حجم الصريبة.

أساب التهرب الضريبي: يوجد العديد من الأسباب التي تدعوا المكلفين بأداء الضريبة للتهرب ومنها اسباب سياسية تتعلق بالدولة غير المستقلة عن السيطرة الأجنبية في مختلف سياساتها مثل الارتباط الفلسطيني بالجانب الإسرائيلي في كل مناحي الحياة، وان معظم اصحاب القرار السياسي في فلسطين هم اصحاب النفوذ المالية والاقتصادية مما يفتح لهم المجال بالتدخل لصياغة السياسات المالية لصالحهم واثقال العبء على أصحاب الدخل المنخفض مما يؤدي الى شعور المكلف بعدم الرضا والإنصاف من ناحية المعاملات الضريبية والخدمات المقدمة فالإنفاق الحكومي يوجدي نفعا [1]إذا تم استخدام الأموال العامة بشكل صحيح يقلل ميل المكلفين نحو التهرب، فثقة افراد المجتمع بالسلطة السياسية تلعب دور مهم في قدرة السلطة على فرض الضرائب وتدرج سعرها الى الأعلى وهذا ما نفتقد اليه في الحالة الفلسطينة التي ترتفع فيها نسب حالالات التهرب [2]،فضعف دور المؤسسات التشريعية او البرلمانات القانونية في دول العالم الثالث حيث انها لا تعكس ارادة الشعب واضافة انها بيد الحاكم في حلها او عملها.

والاسباب الاقتصادية تتمثل في ان يجد المكلف نفسه يتحمل اعباء إضافية وعجز في موجوداته السائلة، وخاصة في الدول التي تواجه كساد إقتصادي وأوضاع إقتصادية سيئة [3]، فكل من الظروق الإقتصادية الخاصة بالمكلف والظروف الإقتصادية العامة في الدولة تؤثران على

---

[1] العلكاوي، طلال: **تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا –مملكة البحرين.

[2] العطور، رنا **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. 1990، ص 386-387.

[3] العلكاوي، طلال: **تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، ص77 مرجع سابق.

التهرب من الضريبة، فظروف المكلف الإقتصادية اما تدفعه الى القيام بواجبه الضريبي كاملا، او التهرب من دفع الضريبة، فيقوم المكلف بمقارنة ما حصل عليه من منفعة، وما يتعرض لـــه من مخاطر بسبب التهرب، فسيزيد ميل المكلف الى التهرب كلما زاد العبء الضـــريبي عليـــه، ويختلف نطاق التهرب من الضريبة بإختلاف الظروف الإقتصادية العامة، فيزداد فـــي فتـــرات الكساد الإقتصادي ويقل فترات الرخاء، ويؤدي انعدام الإستقرار الإقتصادي في الدولة الى زيادة حالات التهرب الضريبي، لأن المكلفين بدفع الضريبة يشعرون بضعف السلطة العامـــة، عـــدم قدرتها على الزامهم بأداء واجباتهم اتجاه المجتمع، وعجز الدولة عن توفير الخدمات العامة. في دول العالم الثالث بالذات يتحمل الجزء الأكبر المكلف في حياته من الضرائب غيـــر المباشـــرة والتي تفرض على السلع والخدمات والحاجات العامة الاساسية، ولا يتحقق التوازن والعدالة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث ان الضرائب المباشرة لا تساهم الا بالقليل في تغطيـــة اعباء الدولة، وخصوصية الوضع الفلسطيني المعروفة بإنحلال السلطة التشريعية يزيد من توجه اصحاب النفوذ بإستغلال السياسات المالية لصالحهم والتهرب من دفع الضريبة لضعف الرقابـــة والمتابعة.

بالإضافة الى ألاسباب قانونية فنظرا لما يتميز به القانون الضريبي بأنه قانون غير دائم ولا يحقق توازن بين المكلف والإدارة، فهو غير عام لتميزيه بين المكلفـــين حســـب حـــالتلاتهم المادية والعائلية وكلما زاد هذا التمييز زادت نسبة التوجه نحو التهرب الضـــريبي، وهـــذا مـــا نلامسه في الحالة الفلسطينية فتجاهل المشرع الضريبي الأوضاع العائليـــة للمكلـــف وتوحيـــد المعاملة الضريبية بين المكلف المتزوج والاعزب وعدم مراعاة الحالة الصحية للمكلفـــين مـــن خلال الغاء الإعفاءات الصحية يدفع بهم نحو التهرب الضريبي لشعورهم بان المنفعة الاجتماعية المتحققة لهم لا تتساوى مع حجم الضريبة المقتطع من دخولهم.

وغير دائم من ناحية ان الضريبة تحصل من قبل السلطة التنفيذية بقرار مـــن الســـلطية التشريعية لفترة معينة، ولكن في الحالة الفلسطينية فإن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بوضـــع القرار بقانون وتنفيذه بسبب وقف عمل المجلس التشريعي.

ويتميز التشريع الضريبي بعدم الثبات والاستمرارية، حيث يخضع للكثير من التعديلات للتماشي مع الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ليحقق مصلحة الدولة بتحصيل إيرادات لنفقاتها وبالمقابل مصلحة المكلف للتتصف بالعدل ومراعاة المقدرة التكليفية له [1]، ونجد ذلك في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الذي طرأ عليه العديد من التعديلات فأول قانون فلسطيني لضريبة الدخل رقم 17 لعام 2004 الذي بدأ حيز التنفيذ عام 2005 جرى عليه تعديل جوهري بموجب قرار بقانون رقم 2 لسنة 2008، ومن ثم قرار بقانون رقم 8لسنة 2011 وتعديل اخر وهو قرار بقانون رقم 4 لسنة 2014، وصدر التعديل الأخير رقم 5 لسنة 2015 فبتالي فإن المشرع الفلسطيني تمكن من صياغة التشريعات الضريبية بما يتلائم مع الأوضاع الفلسطينية.[2]

والاسباب الاجتماعية تتمثل بضعف المستوى الأخلاقي وقلة الوعي الضريبي فكلما كان المستوى الأخلاقي للجماعة أعلى كلما قل نسبة التهرب من الضريبة في المجتمع،لحرصهم على المصلحة العامة، والتزامهم بواجبهم نحو الجماعة، مما يزيد من تقبلهم لأداء الضريبة المستحقة، للمحافظة على كيان الدولة وتقدمها، فكلما كانت نظرة المجتمع على المال العام كنظرتهم على مالهم الخاص ومحافظتهم عليه كلما قل التهرب من الضريبة.

والاسباب الادارية تكون في التنظيم السيء للإداراة الضريبية، وعجز العاملين عن ملاحقة الخاضعين للضريبة، وربطها، وتحصيلها،مما يؤدي الى تشجيع التهرب من الضريبة [3].

والاسباب الجزائية فعندما تكون العقوبات المفروضة على التهرب من الضريبة منخفضة وغير رادعة للمكلف، في عدم فعاليتها في مكافحة التهرب والتقليل منه. [4]

---

[1] مالك، احمد: **التهرب الضريبي ووسائل مكافحته**، رسالة ماجستير، جامعة القادسية في العراق، 2017، ،ص19

[2] عبدالكريم، نصر و سعيد، نادر،و ابوهنطش، إبراهيم: **دراسة تقيمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011و تعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية و الاجتماعية.** (ط1). فلسطين: مشورات مفتاح، 2015، ص23-7.

[3] العطور، رنا: **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن دراسة تحليلية**، مرجع سابق.

[4] العلكاوي، طلال: **تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، 46مرجع سابق.

ثانيا: صور التهرب من ضريبة الدخل

يتم التهرب من ضريبة الدخل من خلال عدة صور وأشكال هدفها جميعها الإنقاص من ضريبة الدخل المستحقة مثل: تقديم كشف غير صحيح بأن يقوم المكلف بإغفال او انقـــاص او حذف من الدخل، وأدى ذلك الى التأثير على مقدار الضريبة، ادراج بيان كاذب او قيد صـــوري او غير صحيح في كشف الإقرار الضريبي، اعداد او حفظ دفاتر او حسابات او قيود صورية او مزورة او اخفائها او اتلافها ماليا او جزئيا، استعمال اساليب احتيالية حيث يحاول المكلف تغطية النقص الذ يتضمنه الكشف التقديري الذاتي من خلال ترتيب وقائع مادية واعدادها اعدادا خاصا يكون الغرض منه التمويه على مقدار ضريبة الدخل، الإدلاء بمعلومات او تقديم بيانـــات غيـــر صحيحة في اوراق او اقرارات ضريبية يستلزمها تنفيذ القانون، واعطاء جواب خطـــي كـــاذب على اي سؤال او كلب وجه اليه للحثول على معلومات بقصد التملص من دفع الضريبة كليا او جزئيا.

ثالثا: نتائج التهرب الضريبي

يؤثر على النواحي المالية والإقتصادية والإجتماعية

- النتائج المالية: يضر التهرب الضريبي بمصلحة الدولة ومصلحة المكلفين الذين أدوا الضريبة المستحقة عليهم، الأضرار التي تصيب مصلحة الدولة من خلال حرمان الخزينة من حقوقها مما يؤدي الى ارباك سياسة الإنفاق في الدولة، أما الأضرار التي تطال مصـــلحة المكلفـــين المتزمين بدفع الضريبة تتمثل في عدم توزيع اعباء الضرائب بين كافة المواطنين مما يؤدي الى المساس بالعدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين، وهذا ما سيتم التوصل اليه في الجانب العملي للدراسة.

- النتائج الإجتماعية: اضعاف الأخلاق، اضعفا التضامن بين المجتمع، زيـــادة الأعبـــاء علـــى المكلفين الملتزمين بدفع الضريبة يدفعهم الى التهرب بدورهم بسبب شعورهم بعدم المساواة،

عجز الدولة عن تحقيق الأهداف الإجتماعية للضريبة مثل اعادة توزيع الدخل، رفع مستوى المعيشة، تقليل حجم التفاوت بين افراد المجتمع.

النتائج الإقتصادية: يشكل خطورة على التنمية الإقتصادية، المساس بإنتاجية الإقتصاد القومي، يخل بشروط المنافسة بين المشروعات، يؤدي الى توازن غير عادل بين أنواع الأنشطة الإقتصادية المختلفة في الدولة [1].

رابعا: مكافحة التهرب

من خلال وسائل وقائية قبل حدوثه او وسائل علاجية بعد حدوثه مثل العمل على معاقبة مرتكبيه، وسائل مكافحة التهرب مثل: مراجعة التشريعات الضريبية، الترابط بين الجهات المختلفة في الدولة، تحسين الجهاز الإداري الضريبي، وإعادة النظر في جزاءات المتهربين وتشديدها[2]، وقد اعطى القانون الضريبي للإدارة الضريبية عددا من الطرق والأساليب من أجل التوصل الى المادة الخاضعة للضريبية، مثل: حق الإطلاع، حق التفتيش، حق التقييم، سلطة التقدير، الحجز التحفظي، الجباية من المنبع، تقديم إقرار مشفوع بالقسم، عدم تعدد الضرائب، خلق الوعي الضريبي، وإيقاع الجزاءات والعقوبات[3]، وبسبب الأضرار الخطيرة التي يسببها التهرب من الضريبة، كان لابد للدولة ان تسعى الى مكافحة هذه الظاهرة،، فيجب على المشرع والإدارة الضريبة والمجتمع التضافر فيما بينهم من أجل مكافحة هذه الظاهرة، فعلى الصعيد السياسي على الدولة ان تحسن من ادارة اموالها وتوجهها نحو نفع المجتمع وعدم السماح بتهريب الأموال الى خارج البلاد، أن تطلع الأفراد على ما تم إنجازه من أعمال، تعمل برنامج توعية لرفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين، أما من الناحية التشريعية فعلى المشرع الضريبي ان يضع القانون بما يكفل توزيع العبء الضريبي بالمساواة بين المكلفين، مراعاة الأحوال الشخصية للمكلفين، ان يحسن صياغة القانون، الإعتدال في اسعار الضرائب، تشديد الجزاءات على المتهربين من الضريبة حتى تكون رادعة للأشخاص في المستقبل، الرقابة

---

[1] العطور، رنا: **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن دراسة تحليلية**،ص22 مرجع سابق.

[2] عليمات، خالد: **التهرب الضريبي أسبابه و أشكاله و طرق الحد منه**، 2012.

[3] السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، ص43مرجع سابق.

الأدارية في تطبيق القانون، زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، ازالة التوتر بين المكلفين والإدارة الضريبية مما يؤدي الى زيادة الثقة بينهم والتعاون [1].

على النظام السياسي في الدولة ان يعبر عن ارادة الشعب وان تعكس الضرائب واقع المجتمع، حتى يشعر المكلفين بالضريبة بأهميتها وزيادة وعيهم، ويجب تطوير نظام معلومات متكامل بين الدوائر الحكومية المختلفة وتسهيل وصول المعلومات الى المواطنين، حتى يعلموا اين تصرف الضرائب التي يقومون بدفعها.

جدول (6): نسبة ضريبة الدخل في فلسطين الى الإيرادات الكلية.

السنة	الإيرادات الكلية	اجمالي الضرائب	اجمالي ضريبة الدخل	نسبة ضريبة الدخل الى الإيرادات الكلية
2016 [2]	4,293.8	3,144	177	4.1%
2015 [3]	3,744	2,756.7	185.5	4.9%
2014 [4]	4,032.8	2,599	206.6	5.1%
2013 [5]	3,640.6	2,164.8	207.8	5.7%

المبلغ بالمليون دولار

جدول (7): نسبة ضريبة الدخل في الأردن الى الإيرادات الكلية.

السنة	الإيرادات الكلية	اجمالي الضرائب	اجمالي ضريبة الدخل	نسبة ضريبة الدخل الى الإيرادات الكلية
2016	9,971.2	6,000.5	1,332.4	13.3%
2015	9,585.8	5,778.7	1,211.1	12.6%
2014	10,250.4	5,694.1	1,080.8	10.5%
2013	8,122.5	5,151.6	961.7	11.8%

المبلغ بالمليون دولار [6]

---

[1] العطور، رنا: **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن دراسة تحليلية**، مرجع سابق.

[2] بيانات الحكومة العامة لعام 2016، http://www.pmof.ps/43.

[3] بيانات الحكومة العامة لعام 2015، http://www.pmof.ps/43.

[4] بيانات الحكومة العامة لعام 2014، http://www.pmof.ps/43.

[5] بيانات الحكومة العامة لعام 2013، http://www.pmof.ps/43.

[6] بيانات الحكومة الاردنية 2012-2016، http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/8b45d83e-f520-45f4-9ba9-2ba94441158e.pdf،

كما هو مبين من الجداول السابقة فإن نسبة ضريبة الدخل الى الإيـرادات الكليـة فـي فلسطين هي علاقة عكسية فكلما زادت الإيرادات الكلية في الدولة قلت معهـا حجـم إيـرادات ضريبة الدخل، على عكس المتوقع وانه مع مرور الزمن وزيادة عدد السكان وعـدد العـاملين ومتوسط دخول الأفراد فيجب ان تزيد هذه النسبة، كما هو الحال مع الأردن فإن مع ازدياد حجم الإيرادات الكلية زادت معها حجم ضريبة الدخل، وهذا دليل على وجود تهـرب مـن ضـريبة الدخل في فلسطين

الفرع الثاني: التهرب من ضريبة الدخل في البنوك

أولا: مصروف ضريبة الدخل والربح الضريبي

المعيار المحاسبي للضرائب المحلية والأجنبية التي تفـرض علـى الـربح الضـريبي والضرائب المخصومة من المنبع وهو من المصروفات اللازمة لمزاولة النشاط من وجهة نظر المحاسبة، فلذلك يجب معالجة مصروف ضريبة الدخل على انه مصروف يجب تحميلـه علـى إيرادات الفترة من أجل التوصل الى **الربح الضريبي** وهو تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، فهو عبارة عن الإيرادات المتحققة مطروحا منها التنزيلات والإعفاءات، فالمحاسبة الضريبية تهـتم بقياس الربح الضريبي من خلال أحكام قانون ضريبة الدخل وما يصدر منـه مـن تعليمـات وتعديلات.

ثانيا: الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي

يوجد فروق دائمة وفروق مؤقتة، الدائمة تنشأ بسبب الإعفاءات والإستقطاعات الإضافية في القانون الضريبي وتبقى هذه الفروق مع بقاء التشريع الضريبي فهي لا تمثل مشكلة محاسبية مثل الفروق المؤقتة حيث تنشأ نتيجة اختلاف توقيت الإعتـراف بـالإيرادات والمصـروفات محاسبيا عنه ضريبيا، حيث يكون الإختلاف بين مصروف ضريبة الدخل الذي يعمل لإيـرادات الفترة وقيمة ضريبة الدخل المسددة بالفترة بما يسمى بالضرائب المؤجلة، تكـون علـى شـكل أصول او إلتزامات ضريبية مؤجلة يجب تخصيصها بين الفترات بما يكفل تحقيق ارتباط بـين

مصروف ضريبة الدخل وصافي الربح المحاسبي في اي فترة بغض النظر عن قيمة صافي الربح الضريبي.

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الدخل الضريبي او المصروف الضريبي انه المبلغ الإجمالي المشمول في تحديد صافي الربح او الخسارة للفترة بخصوص الضريبة الجارية او المؤجلة.

مصروف ضريبة الدخل = التزام الضريبة الجارية المحسوبة على الدخل +- الضريبة المؤجلة.

فالضريبة المؤجلة هي مقياس محاسبي يستخدم لمقابلة التأثيرات الضريبية مع التأثيرات المحاسبية لمجموعة من العمليات، او التأثيرات الضريبية المستقبلية لمجموعة من العناصر التي تم الإعتراف بها في الميزانية العمومية، وهي ايضا ذلك الجزء من ضريبة الدخل المستحقة والمؤجل سدادها لفترات لاحقة وايضا الجزء من الضريبة المسدد والمؤجل استحقاقها لفترات لاحقة بسبب مبدأ المقابلة في المحاسبة الذي ينص على انه يجب تحميل المصروف والإيراد الى قائمة الدخل في نفس الفترة التي تم الإعتراف بها بغض النظر عن فترة السداد او الاسترداد [1].

ثالثا: المعالجات الضريبية ضمن قائمة الدخل

اعتمد المشرع الضريبي في عملية التكليف الضريبي، كما ورد في احكام القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل في المادة رقم (3) انه ما لم يرد نص على الإعفاء في هذا القرار بقانون تكون جميع الدخول المتحققة لأي شخص من أي مصدر خاضعة للضريبة.

فإذن هذا البند يدل بشكل واضح ان جميع الدخول المتحققة خاضعة لضريبة بإستثناء الدخول التي ذكرها القرار بقانون بأنها معفى، وبناءا على ذلك يتم إخضاع جميع الدخول المتأتية للبنوك للضريبة، سواء عملا او تجارة تهدف الى تحقيق الأرباح، الدخول المتأتية من الفوائد

[1] محمد، جمال: **أثر الإختلاف في تطبيق معايير المحاسبة وقانون الضرائب على القياس و الإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية لشركات المقاولات**، 2011. ص167.

والعمولات والخصميات وفروقات العملة، خضوع المكاسب الناجمة عن اي عقد في فلسطين كأرباح المقاولات والوساطة التجارية.

اما بخصوص الدخول المتحققة خارج فلسطين فهي ايضا خاضعة للضريبة مثل الأربحاح المتحققة من الفوائد والعمولات وعوائد الإستثمارات وأرباح المتحارة بالمعادن والاوراق المالية وكافة الأنشطة في البنوك التي قد تحقق عائدا لها، فذلك الدخل يخضع للضريبة استنادا على مبدأ جنسية الشخص اذا كان فلسطيني او غير فلسطيني مقيم او غير مقيم، وشرط مصدر الأموال والودائع من فلسطين[1].

وتقوم البنوك بمحاولة تقليل حجم ضريبة الدخل المدفوعة من خلال استغلال الثغرات في القانون، واستغلال الإعفاءات والتنزيلات، ومحاولة التلاعب في بعض البنود في قائمة الدخل فمثلا في شق الإيرادات من خلال اخفاء بعض عناصر الدخل، اعادة استثمار الودائع من الفرع الى المركز وزيادة حجم تكلفتها واخفاء جزء من أرباحها.

وفيما يخص جانب المصاريف مثل ادخال رواتب وهمية، تخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمديرين في البنك، تنزيل رواتب موظفين لم تقتطع منها الضريبة، تنزيل مصاريف وتذاكر سفر خاصة بالموظفن وليست في مجال العمل،ادخال مصاريف تتعلق بدخول معفاة، تضخيم مساهمة البنك في الضمان الإجتماعي، الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابته، الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي، تنزيل مصاريف تخص الموظفين او المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة، تنزيل الإستهلاك عن أصول مستأجرة، اعتبار اجور بيوت المديرين او الموظفين جزء من مصاريف الإيجار، تنزيل مصاريف النعي والتهنئة، اهلاك ديون لا تتعلق بالبنك، الخطأ في معالجة الخسائر المدورة، اهلاك ديون لم يحن موعد استحقاقها،الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة، الخطأ في معالجة مصاريف التدريب، تنزيل الاحتياطات الإجبارية والإختيارية، تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة، اهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة، تنزيل مخصص الديون المشكوك فيها،

[1] محمود، فاضل: **المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية**، 2005. ص69

الخطأ في تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة، الخطأ في تنزيل ضريبة القيمة المضافة على أرباح البنوك وضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور، الخطأ في تنزيل فروقات العملة المدينة، تنزيل الغرامات المالية على البنك [1].

الفرع الثالث: الحلول من أجل زيادة ايرادات ميزانية الدولة من خلال إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك

عمل تعديلات على حجم نسبة ضريبة الدخل المدفوعة وجعلها أكثر عدلا لمردودية ايرادات ضريبية الدخل لدولة فلسطين، حيث اقترحت الباحثة تعديل نسبة ضريبة الدخل الحالية على البنوك ونسبتها 15% لتصبح 35% وخاصة على البنوك الوافدة التي تدفع الفرق بين ضريبة الدخل في فلسطين وضريبة الدخل في بلدها الام الى البلد الام ولا تنتفع منها خزينة الدولة، ودراسة الثغرات في القانون التي تقوم البنوك من خلالها بمحاولة تخفيض الدخل مما يؤدي الى تبيان بين الدخل المعلن والدخل المعدل للبنوك العاملة في فلسطين وهذه الأمور تأخذ وقت من أجل كشفها ويتم عمل تسويات بين البنوك ودائرة ضريبة الدخل التي قد تستمر لعدة سنوات، مما يودي الى عدم حصول دائرة ضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية من البنوك في الوقت المناسب.

[1] الدعاس، عبدالله، واخرون: **التبيان بين الدخل المعلن و الدخل المعتمد الأسباب و طرق معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمه الأردنية**، جامعة الشرق الأوسط، 2011. ص298

الفصل الثاني

الجانب العملي للدارسة

المبحث الأول: التلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين لتقليل حجم ضريبة الدخل، والمظاهر التي يتم من خلالها التهرب من ضريبة الدخل.

المبحث الثاني: حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين.

المبحث الثالث: كيفية زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين

المبحث الأول

التلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين لتقليل حجم ضريبة الدخل، والمظاهر التي يتم من خلالها التهرب من ضريبة الدخل

يبحث في مدى إمكانية وجود تلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة في فلسطين لتقليل حجم ضريبة الدخل، وما هي الطرق التي يتم من خلالها التهرب من ضريبة الدخل، ومن أجل التوصل الى هذه الأمور سيتم تحليل النسب المالية للقوائم المالية للبنوك للتعرف على وضـــعها، ومقارنتها مع التحليل المالي لحجم ضريبة الدخل التي تدفعها، تحليل المصروفات الكلية، الفوائد المدينة، الفوائد المعلقة، الإستهلاك، المصاريف التشغيلية،و نفقات الموظفين، من أجل التوصـــل الى ما اذا كان هناك تهرب من ضريبة الدخل او لا.

- الفرع الأول: تحليل النسب المالية للبنوك العاملة في فلسطين منذ عام 2012-2016.

- الفرع الثاني: التحليل المالي لبيانات البنوك المالية من خلال الطرق التي يـــتم مـــن خلالهـــا التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل.

- الفرع الثالث: الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل.

الفرع الأول: تحليل النسب المالية للبنوك العاملة في فلسطين منذ عام 2012-2016

تم تحليل النسب المالية في البنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016 والتركيـــز على نسب السيولة والربحية وهيكل رأس المال، للتوصل الى وضعها المالي لمقارنة وضعها مع حجم ضريبة الدخل المدفوعة من قبلها، للتوصل الى حجم التهرب من ضربيبة الدخل لديها.

جدول (8): النسب المالية للبنوك العاملة في فلسطين منذ عام 2012-2016.

النسبة المالية	2012	2013	2014	2015	2016
الربحية					
صافي إيرادات الفوائد والعمولات /مجموع الإيرادات	86.8%	88.4%	86.2%	86.8%	86.4%
العائد على الموجودات	1.3%	1.33%	1.29%	1.083%	1.085%
العائد على حقوق الملكية	9.8%	10.5%	10%	9.1%	9.3%
السيولة					
ودائع العملاء/صافي الموجودات	77.2%	76.8%	78%	78.5%	76.9%
صافي تسهيلات ائتمانية/صافي الموجودات	42.6%	40.8%	42.2%	46.8%	49.1%
صافي تسهيلات ائتمانية/ودائع العملاء	55.2%	53.2%	54.1%	59.6%	63.9%
هيكل رأس المال					
المطوبات/صافي الموجودات	87%	87.4%	87.1%	88%	88.4%
صافي تسهيلات ائتمانيى/حقوق الملكية	327.4%	323.5%	328.2%	390.9%	422.4%
الارباح المدورة/حقوق الملكية	8.4%	8.9%	10.9%	8.8%	8.5%

ان ارتفاع نسب السيولة لدى البنوك العاملة في فلسطين ما هو الا دليل على انخفاض خطر السيولة، وفي الوقت نفسه يعتبر دليل على انخفاض حجم الربحية كما تبين عند تحليل نسب الربحية، ولكن هذا لا يعني انه لا يوجد أرباح عالية لدى البنوك العاملة في فلسطين، فهي تعتبر من أعلى الأرباح المسجلة في فلسطين، ولكن بحكم الوضع الفلسطيني وتعليمات سلطة النقد يجب ان تكون مستويات السيولة مرتفعة من أجل مواجهة المخاطر، وبحكم وضعها المالي الجيد عبر السنوات الأربعة يجب ان يكون مدى مساهمتها في ضريبة الدخل عالية مقارنة مع باقي المكلفيين.

الفرع الثاني: التحليل المالي لبيانات البنوك المالية من خلال الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل.

يعكس حجم العمليات المالية للبنوك المقدرة التكليفية لها ومدى عدالة الاقتطاع الضريبي منها الذي من المفترض ان يتناسب طردياً مع نسب نمو أرباحها، والجدول ادناه يبين طبيعة العلاقة مابين نسبة نمو الأرباح من جهة ونسبة نمو ضريبة الدخل المقتطعة من جهة أخرى.

جدول (9): مقارنة حجم الضرائب المعلنة في قائمة الدخل الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين، مع حجم عمليات البنوك.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين	434	479	514	530	570
نسبة النمو في حجم عمليات البنوك		10.3%	18.4%	22.1%	31.3%
الضريبة المعلنة	44	58	50	42	46
نسبة النمو في الضريبة المعلنة		31.1%	13.6%	-.4.5%	4.5%

المبلغ بالمليون دولار[1]

[1] الوضع المالي ببنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657&mn_id=25، AuhnSrptCTK

كما هو مبين من الشكل البياني فإن حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين في تزايد ونمو مستمر من عام 2012-2016 بمتوسط نمو 20.5%، و ينعكس هذا على ضريبة الدخل المدفوعة من قبل هذه البنوك، ولكن على ارض الواقع فإن نسبة نمو ضريبة الدخل في تناقص مستمر بمتوسط نمو 11.1%، فالمنطق ان تكون العلاقة طردية بين حجم الضريبة والايرادات،فهذا دليل على انه يوجد تلاعب في القوائم المالية لتقليل الدخل الخاضع للضريبة في البنوك العاملة في فلسطين.

وللتأكيد على وجود التلاعب في قوائم الدخل فقد تم التطرق الى بعض الجوانب التي تبين ذلك منها النفقات، والفوائد المدينة على الودائع، والتسهيلات المشكوك في تحصيها والفوائد المعلقة عليها، والاستهلاكات، وا لمصاريف التشغيلية والمصاريف الموظفين، والتي تم تحليلها في الجداول ادناه

جدول (10): مقارنة حجم عمليات البنوك، النفقات، مع صافي الدخل بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في فلسطين.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم عمليات البنوك العالملة في فلسطين	434	479	514	530	570
نسبة النمو في حجم العمليات		10.3%	18.4%	22.1%	31.3%
المصاريف	266	277	317	355	374
نسبة النمو في المصاريف		4.1%	19.1%	33.4%	40.6%
صافي الربح بعد الضريبة	123	143	146	132	149
نسبة النمو في صافي الربح بعد الضريبة		16.2%	18.6%	7.3%	21.1%

المبلغ بالمليون دولار[1]

[1] الوضع المالي ببنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657AuhnSrptCTK&mn_id=25،

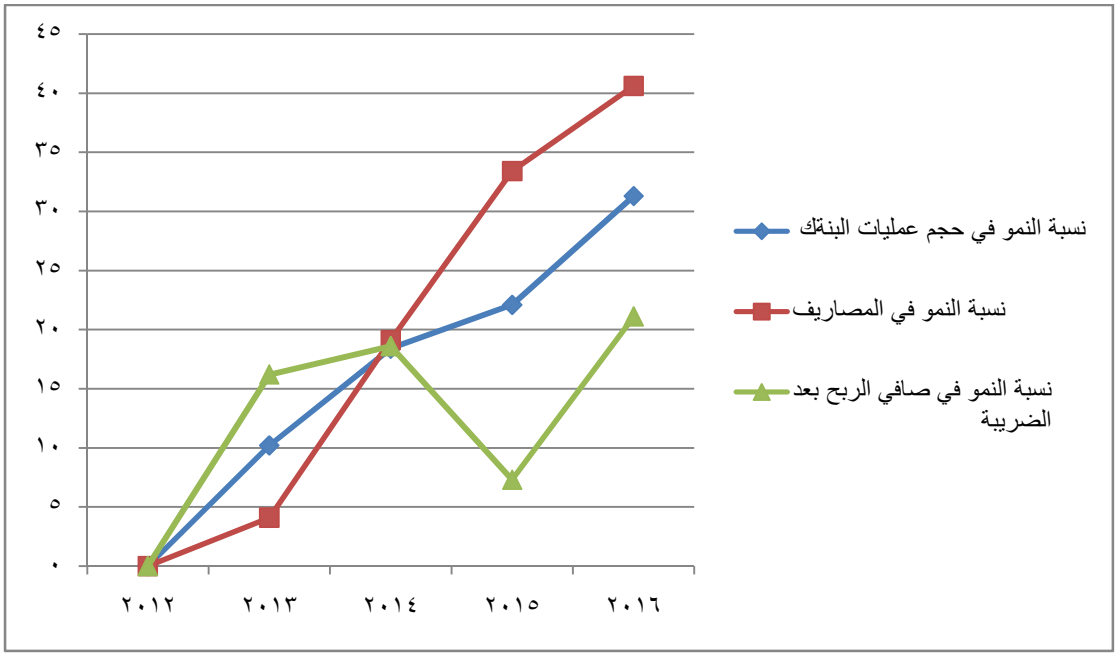

وبناءً على الشكل السابق فإن متوسط نسبة النمو في المصاريف الكلية للبنوك من عـــام 2012-2016 هي 24.3%، وهي نسبة أعلى من متوسط نسبة النمو في حجم عمليات البنـــوك 20.5% وأعلى من متوسط نسبة النمو في في صافي الربح بعد الضريبة للبنوك 15.8%، مما يعطي انه يوجد تلاعب في المصاريف من اجل تقليل حجم الضريبة المدفوعة من البنوك.

جدول (11): مقارنة الفوائد المدينة في البنوك العاملة في فلسطين مع حجم الودائع بفائدة.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع بفائدة	2469.7	2523.6	2721.3	3132	4247.9
نسبة النمو في الودائع بفائدة		2.1%	10.1%	26.8%	72%
الفوائد المدينة	42.5	56.3	63	64	76
نسبة النمو في الفوائد المدينة		32.4%	48.2%	%50.5	78.8%

المبلغ بالمليون دولار[1]

[1] الوضـــــع المـــــالي ببنـــــوك العاملـــــة فـــــي فلســـــطين مـــــن عـــــام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657AuhnSrptCTK&mn_id=25،

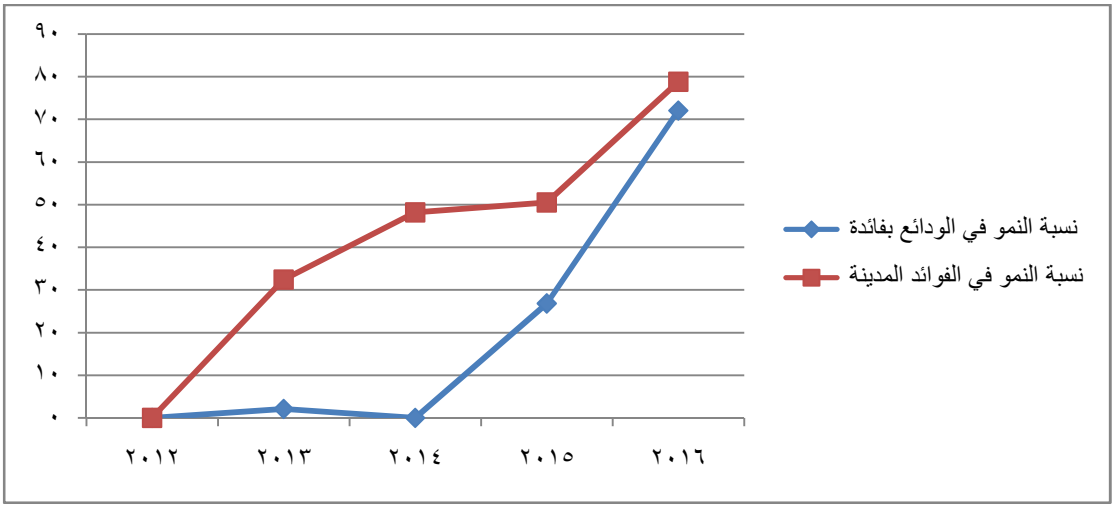

وبناءً على الشكل السابق فيتبين انه يوجد تلاعب في الفوائد المدينة على الودائع من أجل تخفيض حجم ضريبة الدخل من خلال زيادة المصاريف، فمتوسط حجم النمو في الودائع ذات الفائدة في البنوك من عام 2012-2016 هو 27.7%، اما متوسط حجم النمو في الفوائد المدينة على هذه الودائع هو 54.4%، هذا دليل على انه يوجد تلاعب من أجل تقليل حجم ضريبة الدخل، ومن أجل التوصل الى حجم التهرب في الفوائد المدينة المعلنة في البنوك تم عمل الجدول التالي:

جدول (12): كيفية تحليل الفوائد المدينة للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2016

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك فلسطين	2981.7	1885.4	1096.3	1.593%	28.05	17.46	10.58
بنك الاردن	475.7	441.4	34.3	1.593%	.546	.546	0
بنك القدس	736	216	520	1.593%	8.7	8.2	.5
البنك الاسلامي العربي	396.2	205.1	191.1	.52%	1.9	.99	.91
البنك الاسلامي الفلسطيني	448.2	278.5	169.7	.52%	4.1	.88	3.2
البنك الوطني	585.2	244.7	340.5	1.593	12.2	5.4	6.7
بنك القاهرة عمان	651.4	545.6	105.8	1.593	3.9	1.6	2.3
بنك الاستثمار الفلسطيني	193.4	111	82.4	1.593	1.6	1.3	.3
البنك التجاري الاردني	108.2	28.3	79.9	1.593%	2.5	1.2	1.3
بنك الاسكان	342.8	160.2	182.6	1.593%	3.1	2.9	.2
البنك الاهلي الاردني	230.3	98.1	132.2	1.593%	2.3	2.1	.2
المجموع							26.19

المبلغ بالمليون دولار

الجدول السابق يبين ان هناك فرق بين الفوائد المدينة المعلنة في القوائم المالية للبنـــوك، وبين الفوائد المدنية التي تم التوصل اليها عند تحليل القوائد المالية بمقدار 26.2 مليـــون دولار، وهذا يعتبر دخل خاضع يجب رده واحتساب ضريبة دخل عليه.

جدول (13): مقارنة حجم التسهيلات المشكوك في تحصيلها مع الفوائد المعلقة في البنوك العاملة في فلسطين.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التسهيلات المشكوك في تحصيلها	139.8	154.6	146	150.1	161
نسبة النمو في حجم التسهيلات المشكوك في تحصيلها		10.5%	-5.5%	2.8%	7.2%
الفوائد المعلقة	11.7	15.5	17.5	20.4	23.7
نسبة النمو في الفوائد المعلقة		32.4%	12.9%	16.5%	16.1%
نسبة الفوائد المعلقة الى التسهيلات المشكوك في تحصيلها	8.3%	10%	11.9%	13.5%	14.7%

المبلغ بالمليون دولار[1]

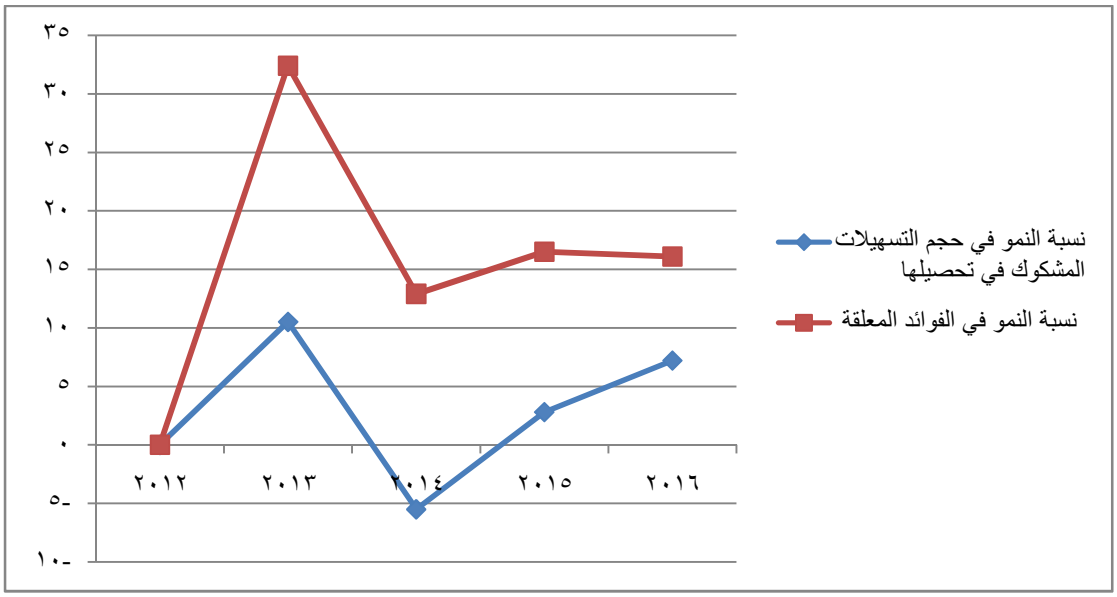

كما هو مبين من الشكل اعلاه، فإن نسبة متوسط نسبة النمو في الفوائد المعلقة19.5% وهي اعلى من متوسط نسبة النمو في التسهيلات المشكوك في تحصيلها3.75%، يعتبر دليل على انه يوجد تلاعب في الفوائد المعلقة من اجل زيادة حجم المصاريف وتقليل حجم ضريبة

[1] الوضع المالي ببنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657.AuhnSrptCTK&mn_id=25

الدخل المدفوع، والجدول التالي يبين حجم الفوائد المعلقة التي تم التوصل اليها عند تحليل البيانات المالية للبنوك.

جدول (14): كيفية تحليل الفوائد المعلقة في البنوك العاملة في فلسطين لعام 2016.

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك فلسطين	42.6	6.38%	6.6	2.7	3.9
بنك القدس	1,8	6.38%	.503	.114	.389
البنك الاسلامي العربي	2.9	6.38%	.249	.189	.06
البنك الاسلامي الفلسطيني	4.1	6.38%	.280	.261	.09
البنك الوطني	7.3	6.38%	.822	.468	.354
بنك القاهرة عمان	11.2	6.38%	1.2	.717	.483
بنك الاستثمار الفلسطيني	4.4	6.38%	.802	.28	.521
البنك التجاري الاردني	4.1	6.38%	.5	.263	.237
بنك الاسكان	20.9	6.38%	5.5	1.3	4.2
البنك الاهلي الاردني	3.9	6.38%	.414	.254	.16
البنك العربي	51.1	6.38%	6.7	3.2	3.5
مجموع					13.547

الم‌ألغ بالمليون دولار

وبناءً على الجدول السابق تبين ان هناك فرق بمقدار 13.5 مليون دولار بين الفوائد المعلقة المعلنة في القوائم المالية للبنوك، وبين الفوائد المعلقة التي تم التوصل اليها عند تحليل البيانات المالية للبنوك العاملة في فلسطين.

جدول (15): مقارنة حجم الممتلكات والالات والمعدات مع الاستهلاك في البنوك العاملة في فلسطين.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الممتلكات و المعدات و الالات	270.2	288.8	325.4	358.4	423.3
نسبة النمو في حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين		6.8%	12.6%	10.1%	18%
الاستهلاك	20.5	20.7	21.9	24.5	25.3
نسبة النمو في الاستهلاك		.975%	6.8%	19.5%	23.4%

المبلغ بالمليون دولار[1]

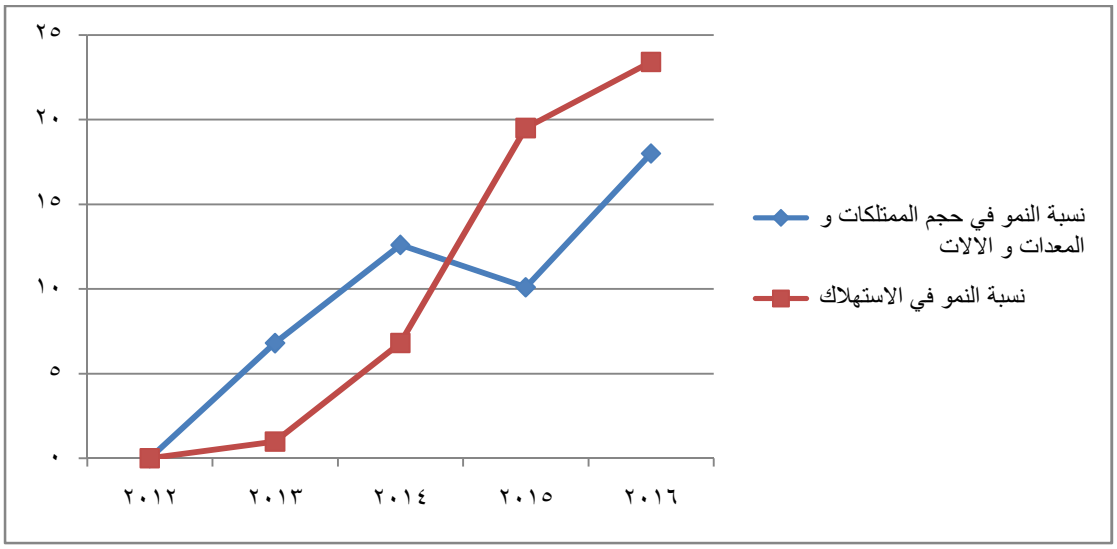

كما هو مبين من الشكل اعلاه فإن متوسط نسبة النمو في الإستهلاك على مدى السنوات 2012-2016 هي 12.6% وهي أعلى من نسبة النمو في حجم الممتلكات والالات والمعدات11%، فهذا قد يعتبر دليل على وجود تلاعب في الإستهلاك من أجل تخفيض حجم ضريبة الدخل على البنوك العاملة في فلسطين.

[1] الوضع المالي ببنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657.AuhnSrptCTK&mn_id=25

جدول (16): مقارنة المصاريف التشغيلية مع حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين	434	479	514	530	570
نسبة النمو في حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين		10.3%	18.4%	22.1%	31.3%
المصاريف التشغيلية	81.1	88.7	115.7	126	135.9
نسبة النمو في المصاريف التشغيلية		9.3%	42.6%	55.3%	67.5%

المبلغ بالمليون دولار[1]

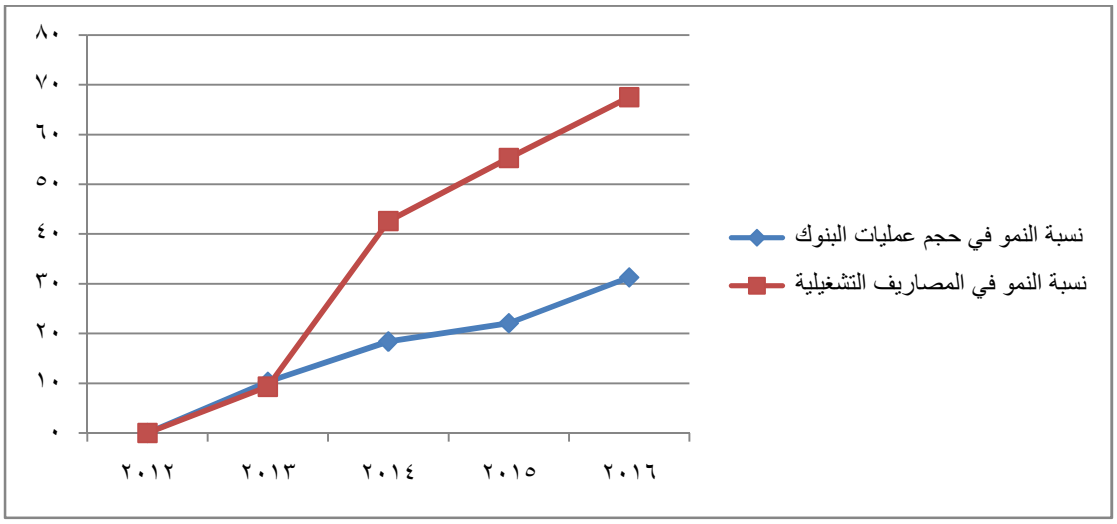

كما هو مبين من الشكل فإن متوسط نسبة النمو في المصاريف التشغيلة43.7% وهي اعلى من نسبة النمو في حجم عمليات البنوك العاملة في فلسطين20.5%، وهذا قد يعتبر دليل على التلاعب في المصاريف التشغيلية من أجل تخفيض حجم الضريبة المدفوعة.

[1] الوضع المالي ببنوك العاملة في فلسطين من عام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657.AuhnSrptCTK&mn_id=25

جدول (17): مقارنة مجموع المصاريف في البنوك العالمة في فلسطين، مع نفقات المـــوظفين وعددهم.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع المصاريف	266	277	317	355	374
نسبة النمو في حجم المصاريف		4.1%	19.1%	33.4%	40.6%
نفقات الموظفين[1]	133	147	161	175	187
نسبة النمو في نفقات الموظفين		10.5%	21%	31.5%	40%
عدد الموظفين	5148	5379	5763	6125	6528
نسبة النمو في عدد الموظفين[2]		4.5%	7.1%	6.2%	6.5%

المبلغ في المليون دولار

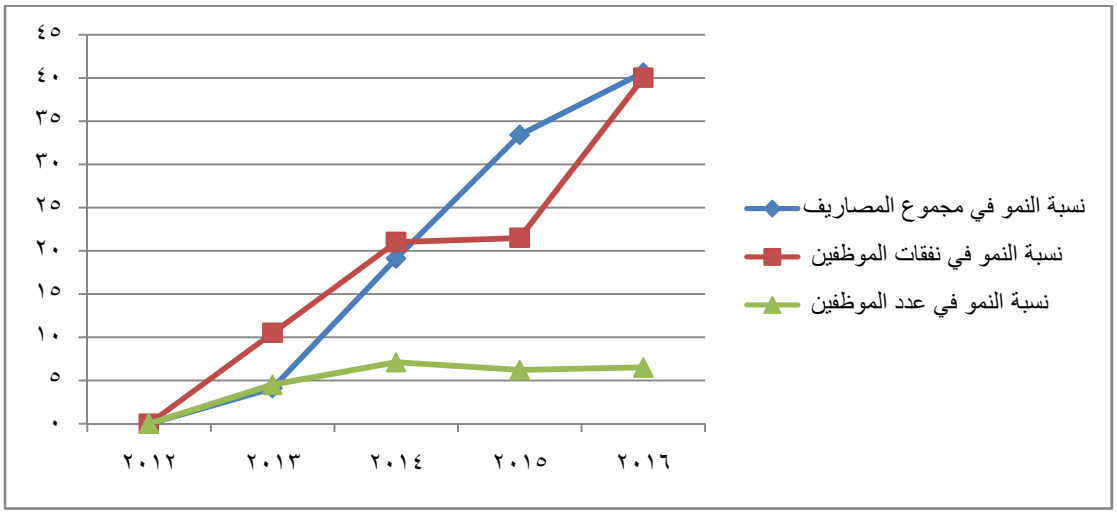

كما هو مبين اعلاه فإن متوسط نسبة النمو في نفقات الموظفين25.7% وهي اعلى من متوسط نسبة النمو في عدد الموظفين في القطاع المصرفي 6.1% حيث تشكل متوســط نســبة نفقات الموظفين من مجموع المصاريف 50% منذ عام 2012-2016، وهذا النمو في نفقــات

[1] الوضـــــع المـــــالي ببنـــــوك العاملـــــة فـــــي فلســـــطين مـــــن عـــــام 2012-2016، http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657AuhnSrptCTK&mn_id=25.

[2] http://abp.ps/folder.php?id=JQViRC4jISa1013766AQP8If2OlbZ&ms_id=n1Vmlfy3MZa6657AL5nQ8JbXne&mn_id=56.

الموظفين لا ينعكس على النمو في عدد الموظفين في القطاع المصرفي دليل على انه يوجد تلاعب في نفقات الموظفين من أجل تخفيض حجم ضريبة الدخل.

الفرع الثالث: الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل التهرب من ضريبة الدخل

عند دراسة الأدبيات المتعلقة بالدراسة تم التوصل الى انه يوجد العديد من الطرق التي يتم من خلالها التلاعب من أجل تقليل حجم ضريبة الدخل، سواء من خلال الايرادات او النفقات في قائمة الدخل.

ومن هذه الطرق اخفاء بعض عناصر الدخل، وتخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمديرين في البنك، وادخال مصاريف تتعلق بدخول معفاة، وتضخيم مساهمة البنك في الضمان الإجتماعي، وتنزيل رواتب موظفين لم تقتطع منها الضريبة، وتنزيل مصاريف وتذاكر سفر خاصة بالموظفن وليست في مجال العمل،و الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابته، الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي، تنزيل مصاريف تخص الموظفين او المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة، تنزيل الإستهلاك عن أصول مستأجرة، اعتبار اجور بيوت المديرين او الموظفين جزء من مصاريف الإيجار، تنزيل مصاريف النعي والتهنئة، اهلاك ديون لا تتعلق بالبنك، الخطأ في معالجة الخسائر المدورة،اهلاك ديون لم يحن موعد استحقاقها، الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة،الخطأ في معالجة مصاريف التدريب، تنزيل الاحتياطات الإجبارية والإختيارية، تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة، اهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة، تنزيل مخصص الديون المشكوك فيها، الخطأ في تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة، الخطأ في تنزيل ضريبة القيمة المضافة على أرباح البنوك وضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور، الخطأ في تنزيل فروقات العملة المدينة، تنزيل الغرامات المالية على البنك، واعادة استثمار الودائع من الفرع الى المركز وزيادة حجم تكلفتها واخفاء جزء من أرباحها [1].

[1] الدعاس، عبدالله،واخرون: الت**بيان بين الدخل المعلن و الدخل المعتمد الأسباب و طرق معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمه الأردنية**، جامعة الشرق الأوسط،2011.ص20

ونظراً لقلة البيانات المالية المتوفرة لدي وعدم القدرة على الحصول على كافة البيانات التي تمكنني من تحليل كل هذه الأمور فقد تم تحليل البيانات التي استطعت الحصول عليها مـــن أجل التوصل الى طرق التلاعب وتبين انه يوجد تلاعب في الأمور التالية الذكر:

جدول (18): الطرق التي تقوم من خلالها البنوك بالتلاعب بالقوائم المالية

الغرامات	الفوائد المدينة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	الفوائد المعلقة
الاستهلاك	مصاريف الضيافة
مصاريف التدريب	مصاريف الدعاية والإعلان
الازدواجية في تنزيل ضريبة القيمة المضافة على الاجور	مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الاليه
حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي	

المبحث الثاني

حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين

في هذا المبحث تم تحليل البيانات المالية للبنوك العاملة في فلسطين من خـــلال البنـــود السابقة الذكر من أجل التوصل الى حجم هذا التهرب من كل بنك على حدا.

جدول (19): التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك فلسطين 2016.

الربح المحاسبي للبنك	67.9
تعديلات لغايات احتساب ضريبة القيمة المضافة	(15.1)
الدخل الخاضع لضريبة القيمة المضافة	52.8
ضريبة القيمة المضافة	(7.2)
تعديلات لغايات احتساب ضريبة الدخل	(4.5)
الدخل الخاضع للضريبة	40.9
ضريبة الدخل لدى البنك	6.1
الرديات على الدخل الخاضع +	
*الدعاية والاعلان	5.1
**الضيافة	.322
***الغرامات	.005
****الإستهلاك	4.5
*****الفائدة المدينة	10.58
******الفوائد المعلقة	3.9
مجموع الرديات	24.407
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	65.307
ضربية الدخل المعدلة	9.8
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	3.7

المبلغ بالمليون دولار[1]

[1] https://bop.ps/files/ir/annual_report_16_ar.pdf .

* مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة $ 5,241,520، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 5241520–131233 = 5110287 $.

**مصاريف الضيافة المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة $ 401,461، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " نسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 150,000شيكل سنويا ايهما اقل للشخص الطبيعي والمعنوي بإستثناء الشركات المساهمة العامة حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 300,00شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مضاريف الضيافة هو 300,00 شيكل\ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 78,740، فسيتم رد 401461–78740 = 322720$.

***الغرامات سيتم ردها جميعها حيث وانه من خلال القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 تعتبر الغرامات من التنزيلات الغير معترف بها لغايات ضريبة الدخل.

****الإستهلاك المنزل من الدخل 8.1 مليون دولار، في حين المعترف به ضريبيا حسب لوائح وتعلميات قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 حسب نوع الأصل هو:

- مباني وعقارات بنسبة 4% = 356000$.
- اثاث ومعدات بنسبة 10% = 2000000 $.
- اجهزة حاسوب بنسبة 20% = 1140000 $.
- تحسينات المأجور بنسبة 2% = 14000$.

- وسائل النقل بنسبة 10% = 100000$.

مجموع الاستهلاك المعترف به 3610000 $ فسيتم رد 8100000$ الاستهلاك المنزل من الدخل الخاضع للضريبة –3610000 = 4500000$.

******* الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة*متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك فلسطين	2981.7	1885.4	1096.3	1.593%	28.05	17.46	10.58

******** الفائدة المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك فلسطين	42.6	6.38%	6.6	2.7	3.9

جدول (20): التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك العربي 2016

الربح المحاسبي للبنك	63.3
ارباح غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة	(13.3)
مصروف غير مقبول لأغراض ضريبة القيمة المضافة	10.8
الدخل الخاضع لضريبة القيمة المضافة	60.8
ضريبة القيمة المضافة	(8.4)
ارباح غير خاضعة لضريبة الدخل	(15.6)
*مصروفات غير مقبولة لأغراض ضريبة الدخل	(4.6)
الدخل الخاضع للضريبة	32.2
ضريبة الدخل لدى البنك	4.9
الرديات على الدخل الخاضع +	
**الدعاية والاعلان	1.4
***حصة الفروع العاملة في فلسطين من مصروف الادارة	3.5
****مخصص تعويض نهاية الخدمة	4.5
*****الفائدة المدنية	
******الفائدة المعلقة	
مجموع الرديات	9.4
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	41.6
ضربية الدخل المعدلة	6.24
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	1.34

* مصروف غير مقبول لأغراض ضريبة الدخل تم تنزيله من الدخل الخاضع ومن المفترض ان يتم اضافته للدخل بما انه ليس مقبول ضريبيا فسيتم اضافة 4.6 مليون دولار للدخل الخاضع للضريبة عند حساب حجم ضريبة الدخل المفروضة على البنك.

** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة $ 5,241,520، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية

والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 161473−131233=1484204$.

***حصة الفروع العاملة في فلسطين من مصروفات الادارة المنزلة لدى البنك 4231311 دولار، في حين المعترف به كتنزيل مقبول ضريبيا في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 هو فقط 2% سنويا من مجموع دخل الفروع في فلسطين الخاضعة للضريبة 32.2مليون دولار *2% =644.، ولذلك ستم رد 4231311−644000= 3587311 دولار.

**** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 4528045 دولار

جدول (21): التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك القدس 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	12.4
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	8.7
ضريبة القيمة المضافة	(1.2)
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	(1.5)
توزيعات اسهم شركات مقيمة بالصافي	(.0856)
الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة	5.9
ضريبة الدخل	.895
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الأجور	1.5
**الدعاية والاعلان	.932
***ضيافة	.0268
****مخصص تعويض نهاية الخدمة	.968
*****الغرامات	.01
******الإستهلاك	.824
*******الفائدة المدينة	.5
********الفائدة المعلقة	.389
مجموع الرديات	5.189
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	11.089
ضربية الدخل المعدلة	1.7
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.805

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 1.5مليون دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة $ 1063291، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية

[1] www.qudsbank.ps/uploads/Annual%20Arabic%202016%20web.pdf.

للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 1063291 – 131233 = 932058 $.

** مصاريف الضيافة المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة $ 105582، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " نسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 150,000شيكل سنويا ايهما اقل للشخص الطبيعي والمعنوي بإستثناء الشركات المساهمة العامة حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 300,00 شيكل ايهما افل"، ولذلك المعترف به فقط من مضاريف الضيافة هو 300,00 شيكل\ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 78,740، فسيتم رد 105582– 78740 = 26842$.

**** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 968645 دولار.

***** الغرامات سيتم ردها جميعها حيث وانه من خلال القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 تعتبر الغرامات من التنزيلات الغير معترف بها لغايات ضريبة الدخل.

****** مجموع الإستهلاك المنزل من الدخل 2479257 مليون دولار، وكلها حسب النسب المتررف بها ضريبيا بإستثناء الاستهلاك على تحسينات المأجور حييث تم تنزيل نسبة 10%، والنسبة المعترف بها هي فقط 2%، حيث تم تنزيل 1120433 استهلاك تحسينات مأجور ويحب تنزيل فقط 296178، سيتم رد 1120433–296178 =824254 $.

********* الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك القدس	736	216	520	1.593%	8.7	8.2	.5

********** الفادئة المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك القدس	1.8	6.38%	.503	.114	.389

جدول (22): التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الوطني 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	10.1
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	6.8
ضريبة القيمة المضافة على الارباح	.941
ضريبة القيمة المضافة على الاجور	1.2
الدخل الخاضع للضريبة	4.6
ضريبة الدخل لدى البنك	.671
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الأجور	1.2
**الدعاية والاعلان	1.1
***مخصص تعويض نهاية الخدمة	.640
****الإستهلاك	.628
*****الفائدة المدينة	6.7
******الفائدة المعلقة	.354
مجموع الرديات	10.622
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	15.222
ضربية الدخل المعدلة	2.29
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	1.619

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 1.2مليون دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 1312349 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية

[1] https://www.tnb.ps/downloads/1498132265.pdf.

والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 1312349 – 131233 = 1181116 $.

*** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 640443دولار.

**** الإستهلاك المنزل من الدخل 1.6مليون دولار، في حين المعترف به ضريبيا حسب لوائح وتعلميات قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 حسب نوع الأصل هو:

- مباني وعقارات بنسبة5397259 * 4% = 215890 $، وقد تم تنزيل 244687 فسيتم رد الفرق بين القيمتين وهو 28797 $.

- اثاث ومعدات بنسبة4097969 * 10% = 409796 $، وقد تم تنزيل 575846$ فسيتم رد الفرق 166049$..

- اجهزة حاسوب بنسبة 20% = لن يتم رد اي فرق.

- تحسينات المأجور بنسبة6229107 * 2% = 124582$، وقد تم تنزيل 547327 فسيتم رد الفرق 422744$.

- وسائل النقل بنسبة336572 * 10% = 33657 $، وقد تم تنزيل 44797 فسيتم رد الفرق 11139 $.

مجموع الرديات على الدخل الخاضع القادم من الاستهلاك هو 628729$.

***** الفائدة المدينة:

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الوطني	585.2	244.7	340.5	1.593	12.2	5.4	6.7

****** الفائدة المعلقة:

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الوطني	7.3	6.38	.822	.468	.354

جدول (23): التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاسلامي الفلسطيني 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	16.7
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	5.9
ضريبة القيمة المضافة على الارباح	.819
ضريبة القيمة المضافة على الاجور	.972
الدخل الخاضع للضريبة	4.1
ضريبة الدخل لدى البنك	.582
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الأجور	.972
**الدعاية والاعلان	.950
***مخصص تعويض نهاية الخدمة	1.8
****ضيافة	.085
*****التدريب	.06
******الإستهلاك	.025
*******الفائدة المدينة	3.2
********الفائدة المعلقة	.09
مجموع الرديات	7.182
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	11.282
ضربية الدخل المعدلة	1.7
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	1.118

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 972060مليون دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 1081423 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية

[1] https://islamicbank.ps/ar/ir/financial-results.

للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 1081423 – 131233 = 950190 $.

*** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 1835709دولار.

**** مصاريف الضيافة المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 164078$ ، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " نسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 150,000شيكل سنويا ايهما اقل للشخص الطبيعي والمعنوي بإستثناء الشركات المساهمة العامة حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 300,00شيكل ايهما افل"، ولذلك المعترف به فقط من مضاريف الضيافة هو 300,00شيكل\ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 78,740، فسيتم رد 164078 – 78740 = 85338$.

***** مصاريف التدريب المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 395335$، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل "نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا تزيد عن 2% من الدخل الصافي السنوي" ولذلك المعترف به فقط سيكون 16763170 صافي الدخل *2% = 335263، فسيتم رد 395335–335263= 60071$.

****** الإستهلاك المنزل من الدخل 1.8مليون دولار، في حين المعترف به ضريبيا حسب لوائح وتعلميات قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 حسب نوع الأصل هو:

- اثاث ومعدات وتحسينات المأجور تم اخذ متوسط النسبة(10%+2%)\2 = 6% * 10%، 11903120 *6% = 714187 $، وقد تم تنزيل 737082$ $ فسيتم رد الفرق 22894$.

- وسائل النقل بنسبة544588 * 10% = 54458 $، وقد تم تنزيل 56670 فسيتم رد الفرق 2211 $.

********* الفائدة المدينة**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة*متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاسلامي الفلسطيني	448.2	278.5	169.7	.52%	4.1	.88	3.2

********** الفائدة المعلقة**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاسلامي الفلسطيني	4.1	6.38%	.280	.261	.09

جدول (24):التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاسلامي العربي 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	8.4
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	9.1
ضريبة القيمة المضافة على الارباح	(1.2)
ايراجات غير هاضعة لضريبة الدخل	(1.7)
الدخل الخاضع للضريبة	6.1
ضريبة الدخل لدى البنك	.925
الرديات على الدخل الخاضع +	
*مخصص تعويض نهاية الخدمة	.712
**الدعاية والاعلان	.281
***ضيافة	.00157
****الفائدة المدينة	.9
*****الفائدة المعلقة	.06
مجموع الرديات	1.95
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	8.05
ضربية الدخل المعدلة	1.2
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.275

* مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 712759دولار.

** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 412446 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية

[1] www.aibnk.com/uploadedFiles/pdf/AIB_Annual_Report_2016.pdf.

والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلــك الوقــت = 131,233دولار، فسيتم رد 412446 – 131233 =281213 $.

*** مصاريف الضيافة المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 80311$ ، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " نسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 150,000 شيكل سنويا ايهما اقل للشخص الطبيعي والمعنوي بإستثناء الشركات المساهمة العامة حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد عن 1% من الدخل الإجمالي او 300,00 شيكل ايهما افل"، ولذلك المعترف به فقط من مضاريف الضيافة هو 300,00شيكل 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 78,740، فسيتم رد 80311 – 78740 = 1571 $.

**** **الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة*متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاسلامي العربي	396.2	205.1	191.1	.52%	1.9	.99	.90

***** **الفائدة المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاسلامي العربي	2.9	6.38%	.249	.189	.06

جدول (25):التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك الاستثمار الفلسطيني 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	4.7
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	5.2
ضريبة القيمة المضافة على الارباح	(.725)
ضريبة القيمة المضافة على الاجور	(.623)
الدخل الخاضع للضريبة	3.9
ضريبة الدخل لدى البنك	.586
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة الماضفة على الاجور	.623
**مخصص تعويض نهاية الخدمة	.446
***الإستهلاك	.0916
****الفوائد المدينة	.3
*****الفوائد المعلقة	.521
مجموع الرديات	2
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	5.9
ضربية الدخل المعدلة	.885
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.299

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 623131 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 446154 دولار.

[1] www.pibbank.com/data/itemfiles/c05be849456d95f99f33b3978282f74a.pdf.

*** الإستهلاك المنزل من الدخل 826325 دولار، وسيتم رد التالي حسب النسب المعترف بها ضريبيا:

- وسائل النقل بنسبة456190 * 10% = 45619 $، وقد تم تنزيل 64668 فسيتم رد الفــرق 18535 $.

- تحسينات المأجور بنسبة 1367907 *2% = 27358 $، وقد تم تنزيل 100513 فسيتم رد الفرق 73154$.

مجموع الرديات على الدخل الخاضع القادم من الاستهلاك هو 91689$.

****** الفوائد المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاستثمار الفلسطيني	193.4	111	82.4	1.593	1.6	1.3	.3

******* الفوائد المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاستثمار الفلسطيني	4.4	6.38%	.802	.28	.521

جدول (26):التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك الاسكان 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	5.7
ارباح غير خاضعة للضريبة	(.47)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	1.8
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	7.03
ضريبة القيمة المضافة	(.984)
ضريبة الفيمة المضافة على الاجور	(.908)
الربح الخاضع لضريبة الدخل	5.1
ضريبة الدخل	.639
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الاجور	.984
**مخصص تعويض نهاية الخدمة	.702
***الدعاية والاعلان	.28
****مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الاليه	.111
*****حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي	.0016
******الفائدة المدينة	.2
*******الفائدة المعلقة	4.2
مجموع الرديات	6.47
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	11.57
ضربية الدخل المعدلة	1.74
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	1.1101

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 908592 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

**م خصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت

[1] https://www.hbtf.ps/ar/PL/AboutUs/FinancialPerformance/Lists/HBTFDocumentsInstance/FS_HB_Dec.2016.pdf.

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 702554 دولار.

*** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 411822 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 411822 – 131233 =280589 $.

**** مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الاليه المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 242981$، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل "النفقات الفعلية لتطوير الانظمة المحاسبية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الاجمالي او 500000\ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131233 دولار، فسيتم رد 242981– 131233= 111748 دولار.

***** حصة الفروع العاملة في فلسطين من مصروفات الادارة المنزلة لدى البنك 118476 دولار، في حين المعترف به كتنزيل مقبول ضريبيا في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 هو فقط 2% سنويا من مجموع دخل الفروع في فلسطين الخاضعة للضريبة 5.1 مليون دولار *2% =102.، ولذلك ستم رد 118476–102000= 16476 دولار.

****** **الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاسكان	342.8	160.2	182.6	1.593%	3.1	2.9	.2

*******الفائدة المعلقة:

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاسكان	20.9	6.38%	5.5	1.3	4.2

جدول (27):التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك الاردن 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	9.5
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	10.4
ضريبة القيمة المضافة	(1.4)
ضريبة الفيمة المضافة على الاجور	(1.6)
الربح الخاضع لضريبة الدخل	7.4
ضريبة الدخل	1.11
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الاجور	1.6
**مخصصات متنوعة	.718
***الاستهلاك	.175
****ضريبة القيمة المضافة على الربح المعدل	.921
*****الدعاية والاعلان	.395
******الفائدة المدينة	0
*******الفائدة المعلقة	.042
مجموع الرديات	3.192
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	10.592
ضربية الدخل المعدلة	1.6
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.49

[1] https://bankofjordan.com.ps/sites/default/files/bank_of_jordan_final_31-12-2016.pdf.

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 941409 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضـــريبة القيمـــة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انـــه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غيـــر معتـــرف بتنزيـــل المخصصـــات الا اذا كانـــت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 718370 دولار.

*** الإستهلاك المنزل من الدخل 924898 دولار، وسيتم رد التالي حسب النسب المعترف بها ضريبيا:

- تحسينات المأجور بنسبة 5112898 *2% = 102257 $، وقد تم تنزيل 277550 فسيتم رد الفرق 175292$.

مجموع الرديات على الدخل الخاضع القادم من الاستهلاك هو 175292$.

**** ضريبة القيمة المضافة على الربح المعدل سيتم ردها جميعها والبالغة 921015 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عنـــد تنزيلهـــا مـــن ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها تحت بند مصروفات اخرى.

***** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 527055 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الـــدخل " النفقـــات الفعليـــة للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلـــك الوقـــت = 131,233دولار، فسيتم رد 527055 – 131233 =395822 $.

******** الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاردن	475.7	441.4	34.3	1.593%	.546	.546	0

*********الفائدة المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك الاردن	.0105	6.38%	.043	.00067	.042

جدول (28):التعديلات على قائمة الدخل لدى بنك القاهرة عمان 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	4.3
ارباح غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة	(.406)
مصروفات غير مقبولة لأغراض القيمة المضافة	2.2
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	6.09
ضريبة القيمة المضافة	(.857)
ضريبة الفيمة المضافة على الاجور	(.94)
ارباح غير خاضعة لضريبة الدخل	(.575)
الربح الخاضع لضريبة الدخل	3.71
ضريبة الدخل	.491
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الاجور	.941
**مخصص تعويض نهاية الخدمة	1.5
***مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الالية	1.7
****الدعاية والاعلان	.673
*****حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي	.0406
******الفائدة المدينة	2.3
*******الفائدة المعلقة	.483
مجموع الرديات	4.86
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	7.643
ضريبة الدخل المعدلة	1.15
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.659

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور ستم ردها جميعها والبالغة 1601435 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

[1] http://www.cab.ps/sites/default/files/2016Consolidated_0.pdf.

** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 1594387 دولار.

*** مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الاليه المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 1849084 $، في حين المعترف به في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل "النفقات الفعلية لتطوير الانظمة المحاسبية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الاجمالي او 500000\ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131233 دولار، فسيتم رد 1849084 – 131233= 1717851 دولار.

**** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 804590 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 804590 – 131233 =673357 $.

***** حصة الفروع العاملة في فلسطين من مصروفات الادارة المنزلة لدى البنك 114626 دولار، في حين المعترف به كتنزيل مقبول ضريبيا في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 هو فقط 2% سنويا من مجموع دخل الفروع في فلسطين الخاضعة للضريبة 3.7 مليون دولار *2% =074.، ولذلك ستم رد 114626 –74000= 40626 دولار.

****** الفائدة المدينة:

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة*متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك القاهرة عمان	651.4	545.6	105.8	1.593	3.9	1.6	2.3

******* الفائدة المعلقة:

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
بنك القاهرة عمان	11.2	6.38	1.2	.717	.483

جدول (29):التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك الاهلي الاردني 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	4.4
ارباح غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة	(.56)
مصروفات غير مقبولة لأغراض القيمة المضافة	1.1
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	4.94
ضريبة القيمة المضافة	(.685)
ضريبة القيمة المضافة على الاجور	(.68)
الربح الخاضع لضريبة الدخل	3.58
ضريبة الدخل	.57
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الاجور	.68
**مخصص تعويض نهاية الخدمة	.419
***الدعاية والاعلان	.173
****الاستهلاك	.0194
*****الفادئدة المدينة	.2
******الفائدة المعلقة	.16
مجموع الرديات	1.66
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	5.24
ضربية الدخل المعدلة	.786
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.216

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور، وفي بعض البنوك تكون تحت مسمى ارباح غير مقبولة لأغراض ضريبة الدخل وسيتم ردها جميعها والبالغة 680871 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت

[1] التقارير-السنوية، http://ahli.com/ar/palestine/about-us/page .

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 419396 دولار.

*** مصاريف الدعاية والاعلان المنزلة من الدخل الخاضع للضريبة 304345 $، في حين المعترف به في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل " النفقات الفعلية للإستطلاع والبحث عن اسواق جديدة وترويج المنتجات الفلسطينية بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي او 500000 شيكل ايهما اقل"، ولذلك المعترف به فقط من مصاريف الدعاية والإعلان هو 500000شيكل \ 3.81سعر الصرف في ذلك الوقت = 131,233دولار، فسيتم رد 304345 – 131233 =173112 $.

**** الإستهلاك المنزل من الدخل 612584 دولار، وسيتم رد التالي حسب النسب المعترف بها ضريبيا:

- تحسينات المأجور بنسبة 2389757 *2% = 47795 $، وقد تم تنزيل 67174 $ فسيتم رد الفرق 19379$.

****** الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاهلي الاردني	230.3	98.1	132.2	1.593%	2.3	2.1	.2

*****الفائدة المعلقة:

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك الاهلي الاردني	3.9	6.38%	.414	.254	.16

جدول (30):التعديلات على قائمة الدخل لدى البنك التجاري الاردني 2016 [1]

الربح المحاسبي للبنك	2.2
ارباح غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة	0
مصروفات غير مقبولة لأغراض القيمة المضافة	0
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	2.2
ضريبة القيمة المضافة	(.360)
ضريبة الفيمة المضافة على الاجور	(.260)
ارباح غير خاضعة لضريبة الدخل	0
الربح الخاضع لضريبة الدخل	1.58
ضريبة الدخل	.244
الرديات على الدخل الخاضع +	
*ضريبة القيمة المضافة على الاجور	.260
**مخصص تعويض نهاية الخدمة	.262
***الفائدة المدينة	1.3
****الفائدة المعلقة	.237
مجموع الرديات	.522
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	2.059
ضربية الدخل المعدلة	.309
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة	.065

[1] www.jcbank.com.jo/sites/default/files/البيانات%20المالية%20-فروع%20فلسطين%2031-12-2016.PDF.

* ضريبة القيمة المضافة على الأجور، وفي بعض البنوك تكون تحت مسمى ارباح غير مقبولة لأغراض ضريبة الدخل وسيتم ردها جميعها والبالغة 260885 دولار، وذلك بسبب انه قد تم تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة مرتين، مرة عند تنزيلها من ضريبة القيمة المضافة، ومرة عندما تم تنزيلها كنفقات على الموظفين من الدخل الخاضع للضريبة.

** مخصص تعويض نهاية الخدمة حيث تم تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة، في حيث انه في قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 غير معترف بتنزيل المخصصات الا اذا كانت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها او مخصصات الاخطار السارية والادعاءات تحت التسوية بشركات التأمين فلذلك تم رد جميع مبلغ المخصص البالغ 262933 دولار.

***** الفائدة المدينة:**

البنك	مجموع الودائع	الودائع الصفرية	الودائع بفائدة	متوسط سعر الفائدة	الفائدة المدينة المعلنة في قوائم الدخل	الفائدة المدينة (الودائع بفائدة* متوسط سعر الفائدة)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك التجاري الاردني	108.2	28.3	79.9	1.593%	2.5	1.2	1.3

****الفائدة المعلقة:**

البنك	التسهيلات المشكوك في تحصيلها	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات	فوائد وعمولات معلقة	الفوائد المعلقة (التسهيلات المشكوك في تحصيلها * متوسط سعر الفائدة على التسهيلات)	الفرق في الفائدة (الرديات)
البنك التجاري الاردني	4.1	6.38%	.5	.263	.237

جدول (31): حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين لعام 2016حسب البنود التي يتم التلاعب بها ونسبة كل منها.

البند	حجم التهرب	النسبة
الفوائد المدينة	26.2	30.5%
الفوائد المعلقة	13.6	15.8%
ضيافة	1.3	1.5%
الدعاية والإعلان	11.3	13.1%
مصاريف اجهزة الحاسوب والانظمة الاليه	1.8	2.1%
حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي	3.6	4.2%
الغرامات	.015	.017%
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12.7	14.8%
الاستهلاك	6.5	7.6%
التدريب	.06	.07%
الازدواجية في تنزيل ضريبة القيمة المضافة على الاجور	8.8	10.3%
المجموع	85.9	100%

المبلغ بالميون دولار

كما هو مبين من الجدول اعلاه فإن حجم التباين بين الدخل الخاضع للبنوك العاملة في فلسطين المنشور في القوائم المالية وبين حجم الدخل الخاضع الذي تم التوصل اليه عند تحليل القوائم المالية هو 85.9 مليون دولار فقط لعام 2016، وان اكبر نسبة تلاعب لدى البنوك هي من خلال الفوائد المدينة التي تعتبر مصروفات يتم تنزيلها من الدخل الخاضع.

جدول (32): حجم التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنوك العاملة في فلســطين لعام 2016:

التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك فلسطين	3.7
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك العربي	1.34
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك القدس	.805
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك الوطني	1.619
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك الإسلامي الفلسطيني	1.118
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك الإسلامي العربي	.275
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك الإستثمار الفلسطيني	.299
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك الإسكان	1.1101
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك الأردن	.49
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في بنك القاهرة عمان	.659
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك الأهلي الأردني	.216
التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في البنك التجاري الأردني	.065
المجموع	11.7

المبلغ في المليون دولار

كما هو مبين من الجداول اعلاه فإن حجم التهرب من ضريبة الدخل في البنوك العاملة في فلسطين يساوي تقريبا 12مليون دولار، بنسبة 26% من مجموع ضريبة الدخل المعلنة في قائمة الدخل المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين لدى سلطة النقد، وهذا الرقم فقط لعام 2016 لا يشمل السنوات السابقة حيث سيكون حجم التهرب اعلى بكثير من هذا الــرقم، فعنــد دراســة البيانات المالية للبنوك والتسويات التي قامت بها مع دائرة ضريبة الدخل تبين ان معظم البنــوك العاملة في فلسطين لم تتفق على تسويات مع الدائرة لعدة اعوام، فهذا ما هو الا دليــل واضــح على تلاعب البنوك في البيانات المالية من أجل تخفيض الضريبة، والجدول التالي سيتم التطرق فيه لاخر سنة تم عمل فيه تسوية مع دائرة ضريبة الدخل للبنوك العاملة في فلسطين:

جدول (33): تسويات البنوك مع دائرة ضريبة الدخل.

البنك	السنة لأخر تسوية
بنك فلسطين	2012
بنك الاردن	2015
بنك القدس	2012
البنك الاسلامي العربي	2012
البنك الاسلامي الفلسطيني	2014
البنك الوطني	2015
بنك القاهرة عمان	2014
بنك الاستثمار الفلسطيني	2013
البنك التجاري الاردني	2011
بنك الاسكان	2014
البنك الاهلي الاردني	2016
البنك العربي	2012

** تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على وجود حجم تهربمن ضريبة الدخل كبير في البنوك العاملة في فلسطين، أدى الى وجود هدر في ميزانية الدولة وانخفاض إيراداتها، حيث فقط في عام 2016 يوجد هدر بمقدار 12 مليون دولار وهذا المبلغ سيكون اكبر فيما لو كان عينـــت الدراسة شاملة لسنوات أخرى، بسبب ان معضم البنوك لم تقم بعمل تسويات مع دائرة ضريبة الدخل لأكثر من اربع سنوات مضت **

** توصية:اوصي بوضع عقوبات رادعة على البنوك من أجل ان تقوم بإجراء اللازم وتطبيق قانون ضريبة الدخل بدون تلاعب، حتى لا يكون الحل الأخير هو عمل تسويات مع دائـــرة ضريبة الدخل قد يمر سنوات عليها دون إعطاء خزانة الدولة حقها مما يسبب في هدر أكبر في ميزانية الدولة، واجراء التسويات القديمة مع دائرة ضريبة الدخل بأسرع وقت. **

المبحث الثالث

كيفية زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصلة من البنوك العاملة في فلسطين.

ومن اجل زيادة إيرادات ضريبة الدخل المتحصة من البنوك يجب أيضا إعادة النظر في نسبة الضريبة التي المترتبة عليها في القانون، فمثلا في الأردن تقوم البنوم بدفع نسبة 35% من الدخل الخاضع للضريبة وهذه تعتبر نسبة عادلة عند قياس حجم عمليات البنوك حيث تعتبر من الشركات الرائدة وذات أرباح مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات.

جدول (34): قيمة ضريبة الدخل والزيادة في الإيرادات الضريبة في حال تطبيق نسب ضريبة الدخل في الاردن

البند /السنة	2012	2013	2014	2015	2016
صافي ارباح البنوك قبل الضريبة	168.5	201.2	196.3	175.3	195.4
نسبة ضريبة الدخل في فلسطين 15%	25.27	30.18	29.44	26.29	29.3
نسبة ضريبة الدخل في الأردن 35%	58.97	70.42	68.70	61.35	68.4
قيمة الهدر في الميزانية	33.70	40.24	39.26	35.06	39.1

المبلغ بالمليون دولار

كما هو مبين من الجدول السابق فإن مقدار الفرق بين نسبة ضريبة الدخل الفلسطينية المفروضة على البنوك ونسبة ضريبة الدخل الأردنية ما بين عام 2012-2016 هو 187.36 مليون دولار، وهذا المبلغ سيساعد في تقليل حجم العجز في ميزانية الدولة، فلماذا نسبة ضريبة الدخل على الشركات في فلسطين موحدة لجميع القطاعات مع ان البنوك لديها حجم عمليات كبير وتستطيع تحمل نسب ضريبية أعلى، وخصوصا ان البنوك الأردنية العاملة في فلسطين تدفع الفرق بين الضريبتين الى الجهات الأردنية، فالأحق في اخذ هذا المبلغ هي ميزانية الدولة الفلسطينية من أجل المساعدة في تقليل حجم العجز، فيجب الأخذ بعين الإعتبار هذه النسبة من أجل المساهمة بشكل أكبر في إيرادات الدولة من ضريبة الدخل.

** تم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص انه في حال تطبيق نسبة ضريبة دخل على أرباح البنوك بنسبة 35% مثل ضريبة الدخل في الأردن ستساهم في زيادة إيرادات الدولة من ضريبة الدخل بمقدار 187.36 منذ عام 2012-2016 **

النتائج والتوصيات

النتائج

1- يوجد تلاعب في القوائم المالية في البنوك العاملة في فلسطين من أجل تقليل حجم ضـــريبة الدخل عليها.

2- يوجد فرق بين الدخل الخاضع للضريبة للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2016، وبين الدخل الخاضع الذي تم التوصل اليه عند تحليل هذه القوائم بمقدار 85.9 مليون دولار، وهـــذا ادى الى وجود هدر في الميزانية بمقدار 11.7 مليون دولار.

3- زيادة حجم إيرادات الدولة من ضريبة الدخل في حالة تعديل قانون ضريبة الدخل الخـــاص بالبنوك.

التوصيات

1- تشكيل لجان رقابة فعالة من أجل الكشف عن التلاعب في القوائم المالية للبنوك العاملة فـــي فلسطين قبل نهاية السنة المالية، من أجل تقليل حجم التهرب من ضريبة الدخل لديها.

2- تطبيق عقوبات على البنوك العاملة في فلسطين التي تقوم بتلاعب فـــي القـــوائم الماليـــة، وتصنيف هذه العقوبات تبعا لنوع التهرب ومقداره والمدة الزمينة على اخر تسوية تمت مـــع دائرة ضريبة الدخل.

3- العمل على تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل ونسب الضريبة المفروضة على البنوك مـــن 15% الى 35%، وبالأخص البنوك الوافدة التي تدفع الفرق بين ضريبة الدخل المفروضـــة في فلسطين وضريبة الدخل في بلدها الام الى بلدها الأم.

قائمة المصادر والمراجع

القوانين

قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة ضريبة الدخل.

الكتب

الجحيشي، عبد الباسط: **الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، العراق، دار الحامد للنشر، 2008.

الدعاس، عبدالله، واخرون: **التبيان بين الدخل المعلن و الدخل المعتمد الأسباب و طرق معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمه الأردنية**، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

الزبيدي، عبدالباسط: **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية دراسة مقارنة**، دار الحامد للنشر، العراق

السلامين، ياسر، عبدالرحمن الدقة. **المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين**. نابلس: المكتبة الأكاديمية، 2014.

سلطاني، أحلام، **تحليل المركز المالي للبنوك بإستخدام النسب المالية دراسة مقارنة بين: بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، سوسيني جنرال الجزائري، و بي ان بي باريبا الجزائر(2010-2014)**، الجزائر، 2015.

عبدالكريم، نصر و سعيد، نادر،و ابوهنطش، إبراهيم: **دراسة تقيمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011و تعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية و الاجتماعية**. (ط1). فلسطين: منشورات مفتاح، 2015.

عمارة، رانية: **المالية العامة: الإيرادات العامة**، المنهل، 2015.

القرضاوي، يوسف: **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها و فلسفتها في ضوء القراءن و السنة**، مؤسسة الرسالة.

ناشد، سوزي عدلي: **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و اثارها على اقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، مصر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

الرسائل الجامعية

الزعبي، عبدالله، و اخرين: **أسايب التجنب والتهرب الضريبي و قصور قانون ضريبة الدخل الأردني من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، 2013.

صالح، صلاح: **التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، 2003.

عبدالحميد، عفيف: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، رسالة ماجستير، جامعة فرخات عباس. 2014.

العطور، رنا **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. 1990.

العكشة، وائل: **دليل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن**، 2004.

العلكاوي، طلال: **تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**، جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا –مملكة البحرين.

عليمات، خالد: **التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**، 2012.

العمور، سالم: **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل دراسة تحليلية على قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية غزة، 2006.

مالك، احمد: **التهرب الضريبي ووسائل مكافحته**، رسالة ماجستير، جامعة القادسية في العراق، 2017.

محمد، جمال: **أثر الإختلاف في تطبيق معايير المحاسبة وقانون الضرائب على القياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية لشركات المقاولات**، 2011.

محمود، فاضل: **المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية**، 2005.

المغربي، اسامه: **تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين واثارها الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2004.

التقارير والمجلات

زعارير، ياسر، واخرين: ***اثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضربي في الشركات المساهمه الصناعية العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنين*، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والأنسانية المتقدمة**، العدد 3،2016،ص32

سلطاني، أحلام: **تحليل المركز المالي للبنوك بإستخدام النسب المالية دراسة مقارنة بين: بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، سوسيني جنرال الجزائري، و بي ان بي باريبا.** الجزائر (2010-2014)

سيف الدين عودة: **دور القاطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية– تشرين الأول 2011 .

العطعوط، سامح: ***أثر قانون ضريبة الدخل رقم 17 للعام 2004 م على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 2009، ع151،17–179.

عودة، سيف الدين: **دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، ورقة عمل سلطة النقد الفلسطينية،2011.

عوض، سوسن، **مبادئ التحليل الأساسي للشركة وطرق تقييم اسهمها**، شركة كونكورد انتيرناشينال انفستمنيت، 2006، المرجع السابق.

الرسائل الاجنبية

Alshawawreh ،taha: **Economic effects of tax evasion on Jordanian economy** ،albalqa university.2016،

Tracy،axe :**how 17 financia ratios can allow you to analyse any business on the planet,** p16. 2012.

المواقع الالكترونية

http://abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=tLf87NB22xa6657AuhnSrptCTK&mn_id=25،

http://ahli.com/ar/palestine/about-us/page .

http://www.cab.ps/sites/default/files/2016Consolidated_0.pdf.

http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/8b45d83e-f520-45f4-9ba9-2ba94441158 e.pdf،

http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%20%D8%A7%D9

%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A/Annual%20Report%202016.pdf.

http://www.pmof.ps/43.

http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/annual/2015/merged%20gfs%202015%20arab.pdf

http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/annual/2016/merged_2016%20gfs%20with%20coverpage.pdf

https://bankofjordan.com.ps/sites/default/files/bank_of_jordan_final_31-12-2016.pdf.

https://bop.ps/files/ir/annual_report_16_ar.pdf

https://islamicbank.ps/ar/ir/financial-results.

https://www.hbtf.ps/ar/PL/AboutUs/FinancialPerformance/Lists/HBTFDocumentsInstance/F S_HB_Dec.2016.pdf

https://www.tnb.ps/downloads/1498132265.pdf.

www.aibnk.com/uploadedFiles/pdf/AIB_Annual_Report_2016.pdf.

www.jcbank.com.jo/sites/default/files-20%المالية%20البيانات/فروع%20فلسطين%2031-12-2016.pdf.

www.pibbank.com/data/itemfiles/c05be849456d95f99f33b3978282f74a.pdf.

www.qudsbank.ps/uploads/Annual%20Arabic%202016%20web.pdf.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Income Tax evasion in working banks in Palestine and its reflections on income tax revenues in 2016

By
Intessar Salameh Mahmoud Abuawwad

Supervisor
Dr. Hassan Fallah

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2018

Income Tax evasion in working banks in Palestine and its reflections on income tax revenues in 2016

By
Intesar
Supervisor
Dr. Hassan Fallah

Abstract

This study aimed to recognize the aspects in which banks operating in Palestine manipulate the financial statements in order to avoid or attempt to evade income tax and reduce their volume, which leads to a variance between the declared profit and the adjusted profit.

The study examined a number of hypotheses in order to reach the results through collecting and analyzing secondary data. The study sample consisted of 12 banks and their financial statements for the year 2016.

It was found, upon examining the study hypotheses that there is tax evasion due to manipulation of the financial statements, which caused waste in the state budget by $ 12 million. That waste came only from manipulation of a number of items that the researcher was able to reach, and these items consist of the following: fines, debt interests, end-of-service indemnity, suspended interests, amortization, hospitality expenses, training expenses, advertising and marketing expenses, duplication of VAT deduction of wages, computers' and automated systems' expenses, as well as bank branches share of the Head office expenses. In case, the recommendations are to be implemented, which stipulates the application of the income tax rate applied to banks in Jordan, which constitute 35% of

the income subject to the allowance of 15%, this will increase the amount of income tax obtained from them by 187 million dollars in the period of 2016 -2012.

The study concluded with several recommendations which aimed at developing the work of the Income Tax Department and its employees, and training them to acknowledge the forms of income tax evasion in order to try to deter it before it occurs. That includes applying penalties on banks that manipulate their financial statements, so as to deter them in order to accelerate their work of tax settlements. That also requires amending the rate of income tax on banks operating in Palestine to 35%, especially on foreign banks that pay the difference amount between the income tax in Palestine and the tax in the mother country to the state treasury in their mother country. Is it not fairer that these taxes should enter the treasury of the State of Palestine, where this profit is realized؟؟!!

The income tax rates on financial companies must be adjusted effectively to achieve tax justice. Taxing treatment should differentiate between financial institutions established originally in Palestine and those foreign financial institutions which came from outside Palestine, so that tax rate applied on these financial institutions is not less than the rates applied in their mother countries.

That procedure will encourage and stimulate the investment of companies, institutions and persons which its main management centers are in Palestine. The rational for this is that the investment started in Palestine,

and its profits, remain in Palestine, while the profits of the outside investment go to the country from which the investment came.

It is necessary, in order to apply justice, to raise the tax rates on companies and financial institutions where it is not possible to treat the employee or user with the same tax rates paid by these companies. That requires the application of different tax rates, depending on the source of income.